مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

17

# ازمة التنمية في العراق
# مسارات مضطربة في مائة عام (1921 - 2021)

تأليف
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي
أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

# ازمة التنمية في العراق

## مسارات مضطربة في مائة عام (1921-2021)

تأليف

أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

كانون الثاني (يناير) 2022

17

# ازمة التنمية في العراق
# مسارات مضطربة في مائة عام (1921-2021)


**تأليف**

**أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي**
**أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي**



الطبعة الأولى2022 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 84
رقم الإيداع: (371) لسنة2023
ISBN: 978 – 9922 – 693 – 87 - 3
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD



**جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD**
**لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز**



جمهورية العراق - النجف الأشرف
حي الحويلة - امتداد شارع الإسكان
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| نبذة عن مركز الرافدين للحوار | 7 |
| 1: المقدمة | 13 |
| 2: التنمية في ظل الحكم الملكي(1921 – 1958) | 16 |
| 3: التنمية في ظل الحكم الجمهوري الاول(1958 – 1963) | 23 |
| 4: التنمية في ظل الحكم الجمهوري الثاني(1963 – 1968) | 25 |
| 5: التنمية في ظل الحكم الجمهوري الثالث(1968 – 2003) | 32 |
| 6: التنمية في ظل الاحتلال الامريكي والجمهورية الرابعة(2003 – 2011) | 45 |
| 7: التنمية في ظل توالي الازمات (2011 – 2021) | 66 |
| 8: الخاتمة | 77 |
| الهوامش والمراجع | 79 |

## نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

## رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

## رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

## أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

## وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

# ازمة التنمية في العراق

## مسارات مضطربة في مائة عام (1921-2021)

تأليف

أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي

أ.د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

كانون الثاني (يناير) 2022

## 1: المقدمة

إن تقويم مسارات التنمية في العراق تحتاج إلى معرفة تاريخية عميقة وشاملة، وتتطلب كثيرا من الاحصائيات لمعرفة حقيقة أزمة التنمية في العراق خلال المدة 1921-2021. وفي معرض تحليلنا لازمة التنمية في العراق فإننا نرى ان التنمية تشتمل على حدوث تغيرات في البنى والمؤسسات والثقافة والعقليات والعوامل الأساسية. من جهة أخرى، فان التحليل والسرد التاريخي يستلزمان الجمع بين العوامل التي صاغت مضامين الاشكالية التي نحن بصددها، لذا ينبغي الجمع بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ركبت هذه الاشكالية.

لقد اتسم الاقتصاد العراقي في العهد الملكي بمظاهر التخلف واختلال بنيته، وهيمنة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تسود فيه علاقات الإنتاج الاقطاعية، وضآلة اسهام القطاع الصناعي في الإنتاج. مع ذلك تميزت هذه الحقبة بنجاح القوى الوطنية من التأثير في الحكومة لإصدار العملة الوطنية (الدينار العراقي) وتأسيس البنك المركزي العراقي، بيد أن التدهور الذي أصاب البلد استدعى من الحكومة أن تؤسس مجلس الاعمار وتخصص له في البداية الإيرادات النفطية بمجملها، إلا أنها عادت وخفضت النسبة، ولهذا فان عملية التنمية ظلت متعثرة واسيرة الرهان على الحرية الاقتصادية وتعزيز الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي. وبعد قيام الجمهورية الأولى (1958-1963) ورثت الحكومة اقتصاداً متخلفاً تسوده العلاقات شبه الاقطاعية، لذلك تم اصدار قانون الإصلاح الزراعي في الشهر الأول من عمر الجمهورية، وتلا ذلك اصدار القانون ذي الرقم 80 لسنة 1961 الخاص بالامتيازات النفطية. وفي الجمهورية الثانية (1963-1968) وجهت الضربة القاصمة إلى القطاع الخاص من خلال قوانين التأميم (1964) التي أممت بموجبها المصارف

والشركات، من جهة أخرى، فقد صدرت ثلاث خطط اقتصادية إلا أنها لم تؤد إلى رفع مستوى أداء الاقتصاد ووضعه على سكة التنمية، وبعد انقلاب 1968 استمرت الحكومة بالعمل بخطة 1965-1969، وفيما بعد أصدرت الحكومة ثلاث خطط اقتصادية بعد أن قامت بإصدار قانون الإصلاح الزراعي 117 لسنة 1970 وبتأميم النفط في حزيران 1972، وقانون البنك المركزي في سنة 1976، وقد استفادت الحكومة من ارتفاع الأسعار في عامي 1973 و1979، إلا أن التدهور بدأ مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى توقف التنمية وفرض عسكرة الاقتصاد والمجتمع.

لكن ما أنا انتهت الحرب حتى دخل النظام المباد بمغامرة جديدة بغزو الكويت وفرضت العقوبات الاقتصادية على البلد بموجب قرارات مجلس الامن، وإزاء ذلك تدهورت المؤشرات الاقتصادية جميعها وتخلت الدولة عن دورها في الاقتصاد وانهارت العملة، وحدث ما يسمى بالتضخم الركودي (البطالة+ التضخم)، وتفاقمت مؤشرات الفقر والحرمان في عموم البلد.

وبعد سقوط النظام المباد في 2003، تبنت الدولة فلسفة اقتصادية جديدة، وان كانت غير واضحة المعالم، إلا أنها تختلف عن السياق التاريخي الذي كان سائداً بأن الدولة ما دامت هي التي تمتلك الريع النفطي فهي المسؤولة عن قيادة الاقتصاد، فقد جاءت المادة 25 من دستور 2005 بأن الدولة تشجع القطاع الخاص وأن يعمل الاقتصاد على وفق آلية السوق وبقيادة القطاع الخاص، بيد أن الواقع يشير إلى أن الدولة استمرت في التحكم بمقدرات الاقتصاد ومسك زمامه، وإن الخطط الاقتصادية التي وضعت لم تكن ملزمة التنفيذ، لذلك لم تجر عملية تنفيذ حقيقية لها.

وفي ضوء ما ورد في أعلاه تأتي أهمية البحث في تتبع مسار التنمية طوال قرن على تأسيس الدولة العراقية، في حين أن مشكلة البحث تكمن في أن عملية التنمية لم تكن عملية مستمرة مثلما

تفترض نظرياتها بل كانت سلسلة متقطعة، سواء بسبب العوامل الاقتصادية المتمثلة بالريع النفطي أم بسبب العوامل السياسية. وهدف البحث يتركز في تتبع مسار التنمية خلال المدة 1921-2021، ولتحقيق هدف البحث فقد قسم على ست فقرات بحسب التسلسل التاريخي لتطور التنمية في البلد وهي:

- التنمية في ظل الحكم الملكي 1921-1958
- التنمية في ظل النظام الجمهوري الأول 1958-1963
- التنمية في ظل النظام الجمهوري الثاني 1963-1968
- التنمية في ظل النظام الجمهوري الثالث 1968-2003
- التنمية في ظل الاحتلال الأمريكي والجمهورية الرابعة 2003-2010
- التنمية في ظل توالي الازمات 2011-2021

واختتم البحث بخاتمة.

## 2: التنمية في ظل الحكم الملكي (1921-1958)

انَّ الدولة العراقية الوليدة، التي رسمت حدودها الإدارة البريطانية وادارتها مباشرة ثم بالإشراف عبر نظام الانتداب 1920-1932 ورثت مشكلات بناء الدولة الحديثة في مجتمعات متخلفة ومفتتة ومنقسمة على نفسها، يعاني الاقتصاد فيها من التخلف الشديد وسيادة طرق الإنتاج البدائية، فلم يكن هناك نظام اقتصادي، انما كان على الدولة تشكيله على وفق ارادتها، وتركيب عناصره الحديثة التي تتعايش مع البيئة المتخلفة السائدة، وتثبيت هوية الاقتصاد الجديدة الذي اريد له أول الامر أن يكون ليبراليا يحاكي النظام الرأسمالي المهيمن آنذاك، ورغبات الإدارة البريطانية، فأُحدث اندماج مصطنع للنظام الاقتصادي الوليد بالاقتصاد العالمي عبر عن إرادة الفئات التي ينفعها هذا الاندماج، فأُنشئت شركات الاستيراد والتصدير الغربية لتكون منصات لهذا الاندماج، ثم جاء النفط ليصبح تدريجيا المنصة الرئيس للاندماج المصطنع في الاقتصاد العالمي.

يرتبط بناء النظام الاقتصادي بقوة بعمليتين هما: (1) بناء الدولة وتكوين مؤسساتها؛ (2) بناء الامة. وترتبط الاولى بعمليات إقامة المؤسسات ضمن كيان الدولة، وتطبيق القانون وإرساء البنى الحكومية، وأجهزة الدولة بخاصة الجيش والشرطة، وفرض السيادة على كامل التراب الوطني. فيما ترتبط عملية بناء الامة بتوحيد الجماعات وصهرها في بوتقة وطنية جامعة.

وبسبب الهيمنة البريطانية، عقدت وزارة المستعمرات البريطانية مؤتمر القاهرة للمدة 12-24 آذار (مارس) 1921 وقد ناقش المؤتمر ثلاث قضايا مهمة جداً وهذه القضايا هي[1]:

1. بحث شكل العلاقة بين الدولة الجديدة وبريطانيا العظمى من حيث النفقات، وتخفيض الإنفاق العام في العراق إلى 4.5 مليون باوناً سنوياً[2]. وبحث المؤتمر مسألة تعهد العراق بسداد نفقات الإدارة المدنية بما في ذلك نفقات المندوب السامي البريطاني وطاقمه. وتمويل الخدمات العامة المدارة من قبل بريطانيا، كأعمال الري والطرق والجسور والاتصالات والتي قدرت تكاليفها بحوالي 9409540 روبية (حوالي 3 ملايين دولار وقتذاك)، تكون واجبة الدفع خلال عشرين عاماً بفائدة 5 في المائة، كما يأخذ العراق على عاتقه إصلاح وإدارة السكك الحديدية والاتصالات، فيما ستبقى ملكيتها بريطانية. وتحويل إدارة ميناء البصرة إلى شركات احتكارية بشكل تكون فيه إيراداته منفصلة عن الموارد المالية للدولة، وتتعهد إدارة الميناء بتسديد الديون المترتبة للحكومة البريطانية والبالغة 7219000 روبية (2.5 مليون دولار آنذاك). كما تتحمل الحكومة العراقية جزءً من الديون العثمانية والتي جرى الاتفاق على تسديدها لهم من قبل الحكومة البريطانية [3].
2. تحديد من سيحكم العراق وقد رشح الأمير فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق.
3. ناقش المؤتمر كذلك وضع العلاقة بين المناطق الكردية وعلاقتها بالدولة الجديدة، كما حدد شكل ونوع قوات الدفاع المطلوبة.

وفي ضوء هذا الاتفاق فقد جرى تخفيض النفقات البريطانية في العراق إلى 20 مليون باون عام 1922، على أن يتبعها تخفيضات أخرى. كما تم تشكيل جيش محلي قوامه 15 ألف

مقاتل يمول من الموازنة العامة للدولة التي خصصت له ما نسبته 15 في المائة سنويا.

لقد كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً زراعياً، لذا اعتقد البريطانيون أنَّ الإجراءات التي اتخذوها بخاصة في مجال الملكية الزراعية سوف تسهم في توفير جو سياسي يخدم مصالحهم من خلال إقامة تحالف سياسي- اجتماعي يستند إلى أرضية ومصالح اقتصادية لفئات اجتماعية عراقية معينة قوامه: النخبة السياسية الحاكمة المتحالفة علناً مع البريطانيين وتضم الضباط الشريفيين، وفئة كبار ملاك الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر ذات النفوذ الاجتماعي الكبير في الريف، وفئة التجار التي هيمنت على التجارة الداخلية، وبميسوري بغداد وأعيانها من جهة، إضافة إلى علاقاتها بالأرض وبعض الإقطاعيين وكبار الملاكين من جهة أخرى[4].

إنَّ مشكلة الأراضي الزراعية في العراق لم تكن نتاج العهد الملكي بل كانت من إرث الإمبراطورية العثمانية والاحتلال البريطاني، ولم يباشر في حينها بشكل جاد في تسوية حقوق الملكية والتصرف في أغلب المساحات المزروعة، ولم تُثبت عائدية تلك الأراضي بنحو واضح، وذلك بسبب سياسات الاحتلال العثمانية والبريطانية اللتين سعتا إلى استغلال المشاكل بين شيوخ العشائر وملاك الأراضي بغية السيطرة على الأوضاع المتدهورة في حينها، لذا استخدمت الأراضي الزراعية لكسب ودِّ بعض الشيوخ وإبعاد آخرين مما أذكى النزاعات القبلية بين العشائر. ولم يعطِ المحتلون أولوية تذكر لتنمية الزراعة؛ ولم تحظ مشاريع الري ومستلزمات الزراعة الأخرى كالمكننة والتسليف مثلاً، بالعناية المطلوبة مما أدى إلى المزيد من تخلف الزراعة. فضلاً عن إنَّ منطق العلاقات الذي كان يحكم الوضع الزراعي هو منطق مصالح الأقلية الموالي للحكام السياسيين سواءً في زمن الدولة العثمانية أو الاحتلال البريطاني أو في العهد الملكي.

لم توجد قبل عام 1950 أية هيأة للتخطيط، على الرغم من أنَّ عدداً من المشاريع وضعت ونفذت من قبل دوائر كالري والنقل والاتصالات وغيرها حين كانت تخصص الأموال اللازمة للتعمير. وقد انتقدت تلك المشاريع حينذاك، وعلى الأخص التي وضعها مجلس الإعمار بحجة أنّها تركز على الإنتاج الزراعي ولا تهتم بإصلاح الريف أو المدن. والاهم من ذلك أنّ تلك المشاريع لم تكن مترابطة ولم توضع في إطار خطة شاملة للتنمية الوطنية. لذا فقد بدأ التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية عام 1950 حين أصبح في الإمكان تحقيق زيادة مرموقة في دخل النفط على أساس مناصفة الأرباح بين العراق وشركات النفط العاملة في أراضيه[5].

تأسس مجلس الإعمار في عام 1950 ليتولى مهمة استثمار عائدات النفط في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي بداية الأمر تم وضع كافة الإيرادات النفطية تحت تصرف المجلس إلا أنَّها خفضت فيما بعد إلى 70 في المائة بعد زيادة عائدات النفط وخصصت الـ 30 الباقية إلى الموازنة العامة للدولة. لقد وضع مجلس الإعمار أربعة مناهج استثمارية بلغ مجموع تخصيصاتها الفعلية بحدود 567 مليون دينار صرف منها مبلغ 330 مليون دينار على المشاريع كافة بضمنها المشاريع الصناعية التي حظيت بـ 11 في المائة من مجموع المبالغ المنفقة.

ولما كانت الخبرة الفنية والاقتصادية تكاد تكون معدومة عند الجهاز الإداري الحكومي في جميع الحقول والتصنيع بالذات، ولأجل توجيه وبسط السيطرة على النمو الاقتصادي باتجاه مصالح الاحتكارات الأجنبية، فقد اعتمدت السلطة على ما توفر من خبرة أجنبية على هيأة خبراء وبعثات لإجراء مسح عام وتقديم الدراسات الأزمة عن الصناعات العراقية التي يمكن إقامتها في البلد.

في المقابل دفعت الحكومة البريطانية الحكومة العراقية إلى إقامة هيأة خاصة لهذا الغرض، وفعلاً فقد تم إنشاء «مجلس الإعمار» كمحاولة لتنمية البلد وتطوير الصناعة، كما صدر قانون جديد لتشجيع الصناعة عام 1950[6].

لقد وجدت الحكومة في بداية عهدها أن تقوم بتوزيع الموارد النفطية بين الموازنة العادية وما سمي بميزانيات الأعمال العمرانية الإنتاجية والتي بدأ بعدها أعداد البرامج الخمسية: البرنامج الخمسي- الأول (1931-1935) والثاني والثالث والرابع والخامس والبرنامج الرباعي. كانت مناهج استثمارية أولية ينقصها الجهاز القادر على التنسيق والتوجيه وتحديد الأهداف[7]. بلغت المبالغ المخصصة لميزانيات مناهج الأعمال العمرانية حوالي 31.068 مليون دينار، وهي تساوي تقريباً مقدار العوائد النفطية التي حصلت عليها الحكومة خلال المدة 1931-1952 والبالغ نحو 35 مليون دينار[*]. مما يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها لميزانيات المناهج على عوائد القطاع النفطي التي تؤول إليها بموجب شروط الامتياز. وعلى الرغم من الإجحاف الكبير في مقدار العوائد النفطية، إلا أنَّها أعطت للحكومة بعض الموارد الإضافية للإنفاق على القطاعات المختلفة[8].

بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح 3 شباط (فبراير) 1952 بثلاثة أسابيع صدر القانون رقم 6 لسنة 1952 لتعديل قانون مجلس الإعمار، وقد انصب التعديل على مالية المجلس الذي خصص له 70 في المائة من موارد النفط، أما الـ 30 في المائة الباقية فأضيفت إلى الموازنة الاعتيادية، وفي العام التالي أسست وزارة الإعمار.

بعد ذلك توسعت صلاحياته إلى إعداد الخطط الكفيلة لإحداث التغيير الهيكلي المطلوب. واعتقد الكثيرون أن أهمية المجلس جاءت من الهيكل التنظيمي له، إذ نص القانون أن يكون رئيس المجلس رئيس الوزراء نفسه ويضم في عضويته وزير المالية وستة أعضاء آخرين وباختصاصات مختلفة وتضمن المجلس عضواً فنياً بريطانياً وآخر أميركياً، أحدهما ذو خبرة في الشُّؤون المالية، والثاني كان مهندساً في شؤون الرَّي. وتم تعيين دونالد بينت آدم كمدير لهيأة تطوير العراق في 6 شباط (فبراير) 1951، وعلى وفق بعض الشروط ومنح راتباً مساوياً لراتب مدراء الهيئات من البريطانيين.

وقد بلغت حصة الإعمار مِن إيرادات النَّفط 1952 حوالي 22.233 مليوناً (أي 721.16 مليون دولار بأسعار عام 2021)، وأرتفع المبلغ عام 1953 إلى 34.823 مليون دينار (أي 1121.07 مليون دولار بأسعار عام 2021)، وبلغ في 1954 حوالي 38.752 مليون دينار (أي 1,238.28 مليون دولار بأسعار عام 2021)، ثم وصل في عام 1955 إلى 42.308 مليون دينار(أي 1,362.04 مليون دولار بأسعار عام 2021)[9].

لقد كان المجلس الإعمار أعلى سلطة تخطيطية في البلد وفوق الوزارات، ويشرف على أدائها في مجال الإعمار، على وفق القوانين المحددة لعمله وصلاحياته، والتي تحد مِن التدخل في شؤونه، ولم يدم الأمر طويلاً فقد أنشئت «وزارة الإعمار» بموجب القانون 37 لسنة 1953، ومع وجود مجلس الإعمار، الأمر الذي أوجد ازدواجية في العمل، وبذلك لم يعد المجلس الجهة العليا المسؤولة عن الإعمار. اعتمد المجلس على الشركات الاستشارية الأجنبية في أعداد الدراسات كل بحسب الاختصاص كتلك الشركات المختصة في الرَّي وإصلاح الأنهار ومصانع الإسمنت[10].

ولم تكن هناك سياسة صناعية واضحة المعالم قبل تأسيس مجلس الإعمار، إلا أنَّ هناك بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القطاع الصناعي والتي لا ترقى أن تكون سياسة، وتميزت هذه الإجراءات بخاصيتين، أولهما تشريع القوانين المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والجمركية، وتوفير الأراضي للمشروعات الصناعية، وثانيهما تأسيس البنك الصناعي الذي منح العديد من الصلاحيات منها: تأسيس المشروعات، والإسهام برؤوس أموال الشركات الصناعية القائمة الخاصة أو العامة، تقديم قروض قصيرة أو طويلة الأمد. وعلى الرغم من تلك الصلاحيات إلا أنَّ أعمال المصرف اقتصرت على منح القروض بخاصة خلال مراحل تأسيسه الأولى، الإسهام برؤوس أموال الشركات الصناعية، إضافة إلى تركيز فعالياته على نشاطات صناعية محدودة شملت قطاع المواد الغذائية، ومواد البناء. ولذا فقد اخفق المصرف في أن يأخذ على عاتقه دعم الصناعة[11].

### 3: التنمية في ظل الحكم الجمهوري الأول (1958-1963)

أُلغي مجلس الأعمار واستبدلت وزارة الإعمار بوزارة التخطيط عام 1959، وكان ما يثير الاستغراب في حينها هو تخفيض حصة التنمية من عائدات النفط من 70 في المائة إلى 50 في المائة. وتم برمجة هذا العمل بشكل خطط اقتصادية جديدة، لتحل محل برامج مجلس الأعمار وابتدأت مرحلة جديدة في التنمية والتخطيط قائمة على الخطط الاقتصادية بدلاً من البرامج الاستثمارية. ابتداء بالخطة الاقتصادية المؤقتة ومروراً بالخطة الاقتصادية التفصيلية وانتهاءً بالخطط الاقتصادية القومية الخمسية.

وقد أسرعت الحكومة الجديدة إلى إصدار أولى خططها المؤقتة للسنوات 1959-1963، وكانت خطة مرتجلة وسريعة، وكان هدفها المعلن هو تصحيح المسار الاقتصادي.

صدر في تشرين الأول (أكتوبر) 1961 قانون الخطة الاقتصادية التفصيلية للسنوات الخمس (1962/1961-1966/1965)، وقد تم تخصيص مبلغ 556.34 مليون دينار للقطاعات الاقتصادية (حوالي 1.604 مليار دولار بأسعار عام 2021)، فضلاً عن تخصيص مبلغ 10 ملايين دينار لتسوية الالتزامات الدولية (حوالي 87.41 مليون دولار بأسعار عام 2021)، إذ ركزت التخصيصات المالية على أربعة قطاعات رئيسة، فقد بلغت نسبة ما خصص لقطاع الصناعة 29.5 في المائة من التخصيصات الكلية و19.5 في المائة لقطاع الزراعة، وما خصص لقطاع النقل والمواصلات نسبة قدرها 24.1 في المائة ولقطاع البناء والإنشاء نسبة 24.75 في المائة[12].

وقد انتهى العمل بالخطة الاقتصادية المؤقتة في 17 كانون الأول (ديسمبر) 1961 وبوشر بالخطة التفصيلية للسنوات 1962/1961-1966/1965، والتي كانت أكثر طموحاً من الخطة الاقتصادية المؤقتة، إلا أنَّها لم تتضمن دراسات ومؤشرات

اقتصادية في تحديد الأهداف المراد تحقيقها، إذ بقيت ضمن حدود المنهاج الحكومي للتخصيصات الاستثمارية فقط[13].

وبحسب بعض الباحثين فإنَّ مجلس التخطيط لم ينجح في أداء المهام الموكلة اليه، إذ أحبط الإرباك الإداري الحاد نشاط الأجهزة المختلفة، فقد أُثقل أعضاء المجلس بمسؤوليات أعمال تفصيلية إدارية صرفة لم يكن من السهل عليهم تفويضها إلى الغير. وكان الفساد قد بدأ يدب في مفاصل الأجهزة الحكومية، فضلاً عن الضعف في الأداء الإداري وقلة التدريب حتى في الأعمال الروتينية مثل حفظ الأوراق وتنظيم السجلات وغيرها[14].

وعلى الرغم من زيادة تدخل الدولة بعد تموز (يوليو) 1958، واتساع نطاق القطاع العام ليشمل مواقع جديدة في الاقتصاد الوطني، إلا أنَّه ظل يعمل في إطار من الحرية الاقتصادية، وظل دوره محدوداً وتابعاً للقطاع الخاص[15].

## 4: التنمية في ظل الحكم الجمهوري الثاني (1963-1968)

يذهب كثيرون إلى عدِّ انقلاب 8 شباط (فبراير) 1963 بداية لجميع الكوارث التي حلت بالعراق[16]. ففي الوقت الذي كان الاقتصاد في أمس الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي من أجل أن ينمو ويزدهر، فانه دخل في موجة من الاضطرابات، فقد كانت سنوات الجمهورية الثانية (1963-1968) قد شهدت حالات من عدم الاستقرار، فان ذلك كان له الأثر السلبي في الاقتصاد، ولعل التدمير الأكبر جاء مع قيام الحكومة بالتدخل المباشر في الاقتصاد، ومحاولتها إحداث تحول اشتراكي قسري كان له أثاره السلبية، ليس في هذه الحقبة من تاريخ البلد، وإنما في مجمل تاريخه اللاحق.

لكن لماذا التحول نحو الاشتراكية؟، هناك من يُشير إلى أن التحول الاشتراكي عبر التأميم، على غرار التجربة الناصرية في مصر، قد هيأت المسرح لتطور قومي يقوم على رأسمالية الدولة خلال الأعوام 1963-1968. فالأزمة الاقتصادية التي جلبها ذلك التأميم والتي كان يكمن وراءها هبوط عائدات العراق النفطية، قد أجبرت النظام على زيادة الضرائب، بينما ظلت الأجور والرواتب على حالها، وأعطى السخط المتنامي لسياسات النظام العسكري وحكمه السلطوي الفرصة للجناح اليميني للضباط العسكريين المتحالفين مع البعث لاستغلال الوضع والقيام بانقلاب 17 تموز/ يوليو 1968، ليستمر التطور باتجاه رأسمالية الدولة الذي قوى أكثر فأكثر قوة النخبة البيروقراطية في ظل قوة الجيش ويقظته[17].

كان عام 1964 هو موعد انتهاء الخطة الاقتصادية، وقد شهد هذا العام تحولا مفاجئا في سياسة الدولة باتجاه الاشتراكية. والذي تمثل بإصدار قوانين تأميم الشركات الصناعية الكبيرة التابعة للقطاعين العام والمختلط وجعلها تحت إدارة الحكومة وإشرافها المباشر، ومن ثم تحول ملكيتها إلى المؤسسة العامة للصناعية التي تتولى تنسيق فعاليات القطاع الصناعي العام وتنظيم فعالياته.

عندما أعلن رئيس الوزراء في 14 تموز (يوليو) 1964 قرارات التأميم لم يقدم المبررات والأسباب الموجبة لها، ولكن بعد عام قدم رئيس المؤسسة الاقتصادية في تقرير موسع نتائج تلك القرارات مشيرا إلى الأسباب التي دعت إلى إصدارها والتي تتلخص بما يأتي:

- حاجة عملية التنمية إلى قطاع عام قوي تسيطر الدولة من خلاله على وسائل الإنتاج الرئيسة في الاقتصاد الوطني.
- تردد القطاع الخاص وعدم إقدامه على استثمار إمكانياته في التنمية.
- عدم استغلال موارد المصارف التجارية الأهلية في خدمة عملية التنمية، فضلاً عن هيمنة رأس المال الأجنبي عليها.
- الأرباح العالية التي كانت تلك الشركات تحققها واستغلالها المستهلكين، في الوقت الذي لم تكن فيه تعيد استثمار تلك الأرباح في توسيع نشاطاتها.
- استغلال تجارة الاستيراد لتهريب الأموال إلى الخارج.
- تنامي نفوذ طبقة اجتماعية تسيطر على عدد من المشاريع الصناعية والمصارف وشركات التأمين.
- ضمان العدالة في توزيع الدخول والثروات ومنع تركزها لدى فئات اجتماعية ضيقة على حساب باقي طبقات المجتمع.
- تقريب النظام الاقتصادي في العراق مع مثيله في الجمهورية العربية المتحدة من أجل تحقيق الوحدة.
- تعبئة الموارد الضرورية لعملية التنمية.

لقد أدت قوانين التأميم إلى جملة من النتائج السلبية في الاقتصاد الوطني منها:

- يقدر صفاء الحافظ أن قرارات التأميم قد أحدثت تبدلاً محسوساً في ميزان العلاقة بين القطاعين الصناعيين العام والخاص المحليين بنسبة تقترب من 10 في المائة. ومع أن

القطاع العام الصناعي أصبح أكبر حجما وتأثيرا، لكنه كان بعيداً عن أن يكون قطاعاً قائداً للقطاع الخاص[18].

- لقد أحدثت التأميمات تباطؤاً في النمو الاقتصادي، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 3.28 في المائة خلال المدة 1965-1969، مقارنة مع 4.95 في المائة خلال المدة 1961-1964[19].
- فضلاً عن أن التأميمات قد أدت إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الادخار المحلي نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي[20] (ينظر الشكل 1).

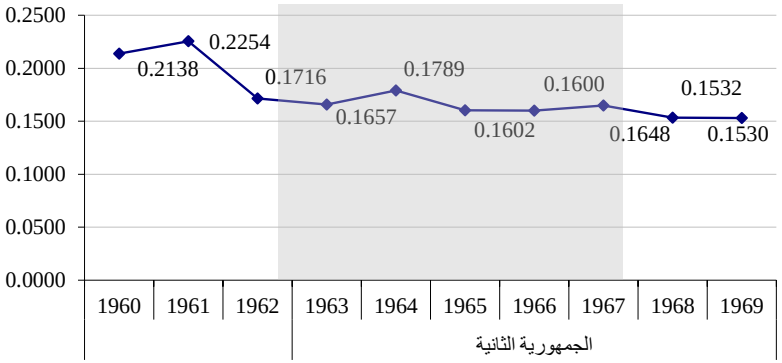


شكل (1): معدلات الادخار المحلي نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي 1960–1969

من إعداد الباحثين بالاعتماد على:
فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص 51

- وفي أعقاب سيطرة الدولة على المشاريع المؤممة، وفي عام 1964 جرى تخفيض أسعار بعض السلع التي ينتجها القطاع العام، وفي عام 1965 استخدمت الدولة موارد القطاع العام لسد العجز المتزايد في الموازنة العامة، لذا قررت رفع الرسوم والضرائب المفروضة على بعض

منشآت القطاع العام، وحملت المستهلك نتائج ذلك، وبعد حزيران (يونيو) 1967 قامت الحكومة برفع أسعار بعض منتجات القطاع العام، وفي كل ذلك كانت أسس تحديد الأسعار بعيدة عن اعتبارات الكلفة والعائد[21].

- لقد أدت قرارات التأميم إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والى انخفاض الإنتاج، مما اوجب استيراد السلع بكميات متزايدة[22].

لقد فرضت هذه القرارات على القطاع الخاص مزيداً من القلق، وعدم الثقة بالحكومة، فاتجه أصحاب رؤوس الأموال – الصناعي بالدرجة الأساس- إلى تخفيض رؤوس أموال مشروعاتهم، والتوقف عن توسيع مشروعاتهم وعدم دفع المتبقي من رؤوس أموالها الاسمية، واتجه كثير منهم إلى الاستثمار في المشاريع الصغيرة التي يتوقعون أن تكون بمنأى عن التأميم.

وبموجب القانون ذي العدد 87 لعام 1965 أقرت الخطة الاقتصادية الخمسية للأعوام 1965-1969 والتي ركزت على القطاع الصناعي الذي احتل المرتبة الأولى فيها. يليه القطاع الزراعي. وقد وضعت جملة أهداف اقتصادية هي[23]:

- تحقيق معدل لنمو الدخل القومي بما لا يقل عن 8 في المائة كل عام، وتحقيق معدل نمو في الاستثمار إلى الدخل بنسبة 22 في المائة، بحيث يبلغ إجمالي الاستثمار خلال الخطة 821 مليون دينار، مع الحفاظ على نمو مستوى الاستهلاك الحكومي بحوالي 8 في المائة، والاستهلاك الخاص بمستوى 5.6 في المائة.
- تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط عن طريق الاهتمام بالصناعة والزراعة وزيادة إسهامهما في تكوين الدخل القومي.

- تحقيق التوازن بين نمو الطاقة الإنتاجية والإنفاق العام.
- توفير 261483 فرصة عمل خلال خمسة أعوام.
- توسيع الخدمات الاجتماعية وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم.
- تحقيق التشغيل الكامل وإنهاء البطالة الهيكلية والمقنعة في الاقتصاد.
- مراعاة تحقيق التكامل العربي في المشروعات الصناعية.
- تقليل التفاوت في الدخول بين الريف والمدينة.

بلغ مجموع التخصيصات في ظل الخطة الخمسية 1965-1969[24] حوالي 668 مليون دينار (أي حوالي 18.403 مليار دولار بأسعار 2021) منها 641 مليون دينار للقطاعات الاقتصادية والباقي لتسديد الالتزامات الدولية ولتمويل ميزانيات أجهزة التخطيط والمتابعة.

فقد بلغت تخصيصات الزراعة 23 في المائة من مجموع التخصيصات الاستثمارية و33 في المائة خصصت لقطاع الصناعة و15 في المائة لقطاع النقل والمواصلات، أما قطاع المباني والإنشاءات فقد أرصدت نسبة 19 في المائة من مجموع التخصيصات الاستثمارية.

أما بالنسبة للإيرادات، فقد ازدادت إسهام عوائد النفط في تمويل الاستثمار الحكومي من 55 في المائة في الخطة التفصيلية السابقة إلى 69 في المائة في تمويل الاستثمار الحكومي.

لقد عمدت حكومة عبد الرحمن البزاز التي شكلت في عام 1965 إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي تتعلق بزيادة الإنتاج في إطار التخطيط المركزي وهذه الإجراءات شملت[25]:

- الإسراع بتنفيذ مشاريع الخطة الخمسية لتمكين القطاع العام من لعب دور رئيس في التنمية الاقتصادية.

- اعتماد مبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ بغية توفير السرعة والمرونة في العملية التخطيطية.
- استخدام القروض والاستثمارات في زيادة الإنتاج.
- إنشاء القطاع الأكبر المختلط للاستفادة من مزايا القطاعين في الخطة الخمسية.
- تشجيع القطاع الخاص على الإسهام في التنمية والسماح له بإنشاء مختلف أنواع الاستثمارات بما لا يتجاوز رأسماله عن 250 ألف دينار (أي 6,887 مليون دولا ر بأسعار عام 2021).
- تشجيع إنشاء مشروعات مشتركة برؤوس أموال وطنية وأجنبية مع إعطاء ضمانات كافية لحماية الأموال التي تستثمر.
- الاهتمام بالزراعة.
- جعل الاستيراد والتصدير أداة فعالة لإيجاد التوازن المطلوب بين حماية الإنتاج الوطني وتلبية حاجات الاستهلاك الضرورية، مع إعطاء الأولوية لسلع الإنتاج والمواد الأولية اللازمة للصناعة.
- استغلال الموارد الطبيعية عن طريق عرضها على شركات أجنبية ومختلطة.

وأما الخطة الاقتصادية فقد أخفقت جميع القطاعات في تحقيق أهدافها في الإنفاق، فقد تم تخصيص مبلغ (173.6) مليون دينار للقطاع الزراعي إلا أن ما تسلمه لم يتجاوز (53.6) مليون دينار، على الرغم من ذلك ساعدت هذه الخطة على تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط من (22.8 في المائة) للناتج الوطني الإجمالي عام (1964) إلى (20.4 في المائة) عام (1969). فضلاً عن أن أهدافها الكمية لم تتحقق.

يظهر الجدول أدناه ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط بشكل أساس في حركته التنموية.

جدول (1) عوائد النفط وحصة الخطة الاقتصادية منها 1962-1968 (مليون دينار)

| العام | العوائد المتحققة (مليون دينار) | العوائد المتحققة(*) (مليون دولار بأسعار 2021) | حصة الخطة | |
|---|---|---|---|---|
| | | | مليون دينار | في المائة |
| 1962 | 98.94 | 2,860.6 | 70.03 | 70.8 |
| 1963 | 114.49 | 3,266.6 | 67.60 | 59.0 |
| 1964 | 129.66 | 3,639.6 | 76.47 | 59.0 |
| 1965 | 135.44 | 3,765.3 | 75.03 | 55.4 |
| 1966 | 122.42 | 3,339.1 | 70.8 | 57.8 |
| 1967 | 151.66 | 3,998.3 | 81.80 | 53.9 |
| 1968 | 174.71 | 4,606.0 | 86.98 | 49.8 |

(*) حسابات الباحثين بالاعتماد:

المصدر: بيانات الجدول بالدينار من: فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص 169

## 5: التنمية في ظل الحكم الجمهوري الثالث (1968 -2003)

مرَّ الاقتصاد في هذه المرحلة من تاريخه بظروف متباينة من حيث عسرها ويسرها، وتعرض خلالها البلد لازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وامنية غير مسبوقة في تاريخه السابق كله، وعموما يمكن الادعاء بإمكانية تقسيم تلك الظروف على ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى**: اليسر التنموي، والتي استغرقت اغلب سنوات السبعينيات وتم خلالها اغلب الإنجازات التنموية التي ظلت ارقامها العليا الحد الذي لم يتمكن الاقتصاد والمجتمع من تحقيقها في المراحل التالية بخاصة ما يرتبط بالإنتاج النفطي والتعليم والصحة والإسكان وغيرها. "فقد تحول العراق خلالها من بلد يسير على طريق النمو إلى واحد من أكثر الدول تقدما في منطقة الشرق الأوسط في حقول الصحة والتعليم والاقتصاد والبنية التحتية، واستمر في التطور حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي"[26].

- **المرحلة الثانية**: صعود اقتصاد الحرب في ظل الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، وتحمل الاقتصاد والمجتمع تبعات تلك الحرب ونتائجها السلبية.

- **المرحلة الثالثة**: العقوبات الاقتصادية وتوقف التنمية وتراجع الاقتصاد على نحو هائل بسبب النتائج الاقتصادية لتلك العقوبات وتوقف صادرات النفط الخام بشكل كلي حتى عام 1996، وبشكل جزئي ابتداء من ذلك العام وحتى سقوط نظام البعث في نيسان (ابريل) 2003. فقد انحدر الاقتصاد وتدهورت المؤشرات التنموية خلال هذه الحقبة.

في عام 1970 صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 والذي تم بموجبه تخفيض الحد الأعلى لملكية الأراضي الزراعية المشمولة بإجراءات القانون، فبالنسبة للأراضي المروية سيحا أو بالواسطة إلى ما بين 400-600 دونم، والأرض المروية ديما إلى ما يتراوح بين 1000-2000 دونم[27].

كما اقر القانون توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الفلاحين جماعيا أو فرديا بحسب ظروف المنطقة التي يجرى فيها

التوزيع وضمن الحدود ما بين 12-60 دونما بالنسبة للأراضي المروية سيحا أو بالواسطة، و 100-200 دونما بالنسبة للأرض المروية ديما، وما بين 4-10 دونمات بالنسبة لأراضي المنطقة الشمالية (كردستان)[28].

وقد اتسعت فئة صغار المالكين بشكل ملحوظ بنسبة 40 في المائة من المالكين الكبار بعد تطبيق القانون، كان مقابل ذلك انخفاض عدد العاملين في الزراعة انخفاضا كبيرا، واتساع الفجوة بين متوسط ملكية الفئات العليا والدنيا بنسبة 127/1، على الرغم من سعة العوائل المشمولة بالتوزيع إلى العوائل المستأجرة للأرض، وابقى الفئات الدنيا عند مستواها الواطئ، والعاملين في الزراعة، إذ ظلت نسبة ما تملكه أدنى من 5 في المائة من المالكين، وثابتة بين الاعوام 1971-1977، ويبدو أن هذه الفئة ظلت مصدر العمل الاجير في الزراعة[29].

وفي المجال النفطي فإن الحال يعكس استمرار الدولة في اعتمادها على النشاط الاستخراجي، فمتوسط المدة 1974-1980 تطلبت الصادرات النفطية (92.4 في المائة) من حجم الناتج النفطي. وعلى الرغم من تراجع الإنتاج بمعدلات كبيرة منذ عام 1981 ومع استمرار الزيادة الطبيعية في حجم الاستهلاك المحلي، فان الصادرات استمرت في امتصاص الجزء الأكبر من الناتج، وهكذا فقد بلغت نسبة الصادرات إلى الانتاج (74.4 في المائة) لمتوسط المدة 1981-1990[30]. ومن اجل إعطاء صورة عن حجم الموارد المالية التي وفرها النفط للحكومة خلال سنوات عمر الجمهورية الثالثة، فإنها قد بلغت 263.6 مليار دولار، وعند احتساب القيم الحالية (بدولارات عام 2021) لهذه العوائد نجد أن قيمة صادرات العراق النفطية خلال المدة 1968-2022 قد بلغت 760.88 مليار دولار، نتيجة تصدير اجمالية بلغت 4.446 مليار برميل من النفط الخام.

جدول (2): تطور الصادرات النفطية في العراق (1969-2003)

| السنة | الصادرات النفطية (برميل يوميا) | قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار) | قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار بأسعار 2021)(*) |
|---|---|---|---|
| 1969 | 1.445 | 0.769 | 5.64 |
| 1970 | 1.495 | 0.788 | 5.44 |
| 1971 | 1.618 | 1.083 | 7.09 |
| 1972 | 1.436 | 1.027 | 6.51 |
| 1973 | 1.925 | 1.842 | 11.67 |
| 1974 | 1.849 | 6.534 | 36.84 |
| 1975 | 2.058 | 8.227 | 41.29 |
| 1976 | 2.241 | 9.201 | 43.18 |
| 1977 | 2.167 | 9.56 | 42.79 |
| 1978 | 2.384 | 10.913 | 45.77 |
| 1979 | 3.247 | 21.382 | 82.27 |
| 1980 | 2.482 | 26.096 | 88.62 |
| 1981 | 872 | 10.039 | 30.3 |
| 1982 | 846 | 9.933 | 27.52 |
| 1983 | 702 | 7.816 | 20.86 |
| 1984 | 867 | 8.863 | 22.79 |
| 1985 | 1.085 | 10.097 | 24.98 |
| 1986 | 1.393 | 6.905 | 16.46 |
| 1987 | 1.717 | 9.416 | 22.2 |
| 1988 | 2.095 | 9.312 | 21.02 |
| 1989 | 2.26 | 11.876 | 25.67 |
| السنة | الصادرات النفطية (برميل يوميا) | قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار) | قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار بأسعار 2021)(*) |
| 1990 | 1.596 | 9.594 | 19.82 |
| 1991 | 39 | 0.351 | 0.68 |
| 1992 | 60 | 0.482 | 0.91 |
| 1993 | 59.2 | 0.425 | 0.78 |
| 1994 | 60 | 0.421 | 0.75 |

| 0.72 | 0.416 | 63.5 | 1995 |
|---|---|---|---|
| 1.15 | 0.68 | 88.1 | 1996 |
| 7.03 | 4.28 | 746.6 | 1997 |
| 8.25 | 5.111 | 1.417 | 1998 |
| 19.24 | 12.104 | 2.13 | 1999 |
| 30.6 | 19.771 | 2.039 | 2000 |
| 23.48 | 15.685 | 1.71 | 2001 |
| 18.56 | 12.593 | 1.494 | 2002 |
| 760.88 | 263.592 | 4446.683 | |

(*) حسابات الباحثين.

Source: OPEC, World Oil Outlook 2004, table 5, 23, p13,31.

لقد صدرت خلال المدة 1970-1980 خطتان للتنمية القومية، غطت خطة التنمية الأولى المدة 1970-1974 ومددت لتسعة أشهر لتشمل عام 1975، في حين غطت الخطة الثانية المدة 1976-1980، ومع استمرار عملية التخطيط فأن الخطط التنموية أصبحت على شكل مناهج استثمارية. ومن أهم ما تميزت خطة التنمية القومية الأولى[31]:

(1) أنها الخطة الأولى التي تم صياغتها وتنفذها من قبل تركيبة السلطة السياسية نفسها؛
(2) تمكن مخططيها من الاعتماد والاستفادة من دراسات الخطط السابقة التي إحرازها عبر العقدين الماضيين؛
(3) تميزت الخطة بأنها تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، الذي تلي المصادقة على اتفاقية طهران للأسعار عام 1971 وكذلك تأميم شركة نفط العراق عام 1972؛

(4) تعد أخر خطة خمسية معلنة بعدها أصبحت الخطط الاقتصادية غير معلنة، وتصدر على شكل سلسلة برامج استثمارية سنوية.

استهدفت خطط التنمية القومية التي صدرت خلال المدة 1970- 1980 تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، تمحورت الأهداف الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو عالية في الدخل القومي بلغت (7.1 في المائة) سنويا في خطة التنمية الأولى إلى (16.8 في المائة) سنويا بالنسبة للخطة الثانية، وكذلك التركيز على تنويع الإنتاج والصادرات من خلال تحقيق معدلات نمو في القطاعات السلعية ولاسيما الزراعة والصناعة بمعدل (7 في المائة) و (12 في المائة) على التوالي في الخطة الأولى، و(7.1 في المائة) للقطاع الزراعي و(32.9 في المائة) للقطاع الصناعي في الخطة الثانية، في حين أكدت الأهداف الاجتماعية على الاهتمام بزيادة الخدمات التعليمية والصحية التي تقدم للمواطنين[32]. وبلغ اجمالي التخصيصات للخطة الأولى 3008 مليون دينار نفذ منها 2097 مليون دينار وبنسبة تنفيذ 69.7 في المائة، بينما بلغ للخطة الثانية 15193.6 مليون دينار، نفذ منها 9755.9 مليون دينار وبنسبة تنفيذ 64.2 في المائة.

لقد تميزت مدة السبعينات بتركيزها على القطاع الصناعي الذي حصل على أعلى التخصيصات خلال المدة 1970-1980، نال هذا القطاع نسبة (20.2 في المائة) في الخطة الأولى و(38.6 في المائة) في الخطة الثانية، في حين انخفضت تخصيصات القطاع الزراعي خلال هذه المدة إلى (14.3 في المائة) بعد إن كانت في الخطة الأولى (19.0 في المائة)، إذ استمرت حصة هذا القطاع بالانخفاض في المناهج الاستثمارية خلال عقد الثمانينات، مقارنة مع عقد الخمسينات التي تميزت بتركيزها على القطاع الزراعي الذي

حصل على أعلى نسبة من التخصيصات التي حصل عليها خلال أية مدة أخرى وهي (25 في المائة).

جاء التركيز على القطاع الصناعي نتيجة بروز الصناعة كمدخل رئيسي في مواجهة الاعتماد المتزايد على قطاع واحد قابل للنضوب وهو النفط، فقد انساقت الدول النفطية وراء بريق الجانب المادي من التنمية الاقتصادية دون معرفة تامة لمفاهيم التنمية الاقتصادية، ولذلك جاء انسياقها على أساس الإطار العام للتنمية وليس على أساس القاعدة الإنتاجية العريضة للتنمية الاقتصادية، فتم أنشاء صناعة على أسس خاطئة وبأي ثمن دون مراعاة مقومات أو أسباب نجاحها لأن الصناعة هي الوجه الحقيقي للتقدم الاقتصادي[33].

استطاعت الخطتان القوميتان تحقيق معدل إنفاق بلغ 69.6 في المائة للخطة الأولى و 61.7 في المائة للخطة الثانية[34]. في حين حققت الخطة الخمسية السابقة 1965-1969 معدل أنفاق بلغ 67 في المائة، فعلى الرغم من الدعوة المشددة لخطط التنمية على تخفيض إسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 26.4 في المائة عام 1974، ارتفعت اسهامه الفعلية بالناتج إلى (60.4 في المائة)، ناهيك عن انحدار الإسهام النسبية لقطاعي الزراعة والصناعة إلى 6.9 في المائة و5.2 في المائة على التوالي، بدلا من الإسهام المستهدف 19.7 في المائة لقطاع الزراعة و11.4 في المائة لقطاع الصناعة[35]. ومع استمرار زيادة إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي فقد ازداد الاختلال في هيكل الاقتصاد وتدهورت اسهام القطاعات السلعية في الناتج المذكور.

وعلى الرغم من ذلك شهد النصف الثاني من عام 1975 نمو بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي ودخل الفرد والإنتاج النفطي وعوائده، وتم تحقيق التشغيل الكامل بل تجاوز

ذلك من خلال فتح الباب أمام الألاف من العمال والمتخصصين من العرب والأجانب، وكذلك حصول نمو في القطاع الخاص نتيجة الاستثمارات العامة الضخمة، فقد كان بالإمكان تحقيق نمو اكبر في هذا القطاع لو تم منحه دعما بشكل أوسع، ونتيجة لذلك، أصبح العراق مع نهاية عقد السبعينات على بوابة مغادرة حلقة الدول النامية[36]. فقد مكن الدور الواسع للدولة في الميدان الاقتصادي وتوفيرها السلع الأساسية المدعومة، ومجانية التعليم، والنظام الصحي الجيد وغيرها، عززت قدرات الناس ووفرت مستوى معيشي جيد، وأنعشت الطبقة الوسطى العراقية.

مع اندلاع الحرب بدأت المشكلات الاقتصادية تبرز نتيجة الانخفاض الحاد في عوائد صادرات البلاد من النفط، وانخفاض الإنتاج، والنقص في العمالة الماهرة نتيجة التحاق مئات الالاف من الافراد في صفوف القوات المسلحة. وقد استلزمت تلك الظروف إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية التي اتبعت في ظل ظروف أخرى، واتباع سياسات جديدة تلائم التغييرات والظروف الجديدة.

جدول (3): تقديرات الخسائر البشرية والمادية والتنموية للحرب العراقية الإيرانية 1980-1988

| مصدر التقدير | القتلى (ألف شخص) | الجرحى (ألف شخص) | المادية (مليار دولار) |
|---|---|---|---|
| عباس النصراوي | 105 | 700 | 452 |
| انتوني كرودسمان | 340-150 | 700-400 | 159 |

عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950-2010)، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت،1995، ص32-34

Anthony H. Crodsman & Abraham R. Wagnermm, The Lessons of the Modern War: The Iran-Iraq War, Westview Press, San Francisco, 1991, table 18.

في عام 1983 وجدت الحكومة نفسها أمام تراجع اقتصادي حاد، ولم تستطع القروض والديون الغربية والسعودية والكويتية التي كان يراد لها أن تعالج الازمة المالية في العراق، وانخفاض انتاج النفط أن تمنع الانكماش الاقتصادي[37]. كانت النفقات العسكرية تمتص قرابة نصف الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد الثمانينات، إذ بلغ خلال المدة 1980-1985 بحدود 120 مليار دولار، ومن أجل سد العجز تم السحب من احتياطي العراق من العملة الصعبة والاقتراض من الخارج. لقد بدأ العراق في بداية الحرب العام 1980 باحتياطي قدره 36 مليار دولار، وانتهت الحرب بديون تتراوح بين 80-100 مليار دولار[38].

ولإيجاد مخرج للمشكلة الاقتصادية العراقية نتيجة انخفاض مستويات الانفاق العام بسبب الحرب، قررت الحكومة تبني تشجيع القطاع الخاص، وتقليص الدعم لمؤسسات القطاع

العام، واجراءات أخرى تضمنت الاهتمام بتوفير المنافسة بالنشاط المصرفي، وخلق سوق الاوراق المالية، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، ولم تحدد سقف الاسعار لعدد كبير من السلع، لكن هذه الاجراءات لم تلامس قطاعي الزراعة والصناعة، وأدت إلى ارتفاع الاسعار المستهلكة من جانب، والى اثراء طبقة التجار، وآخرين من المجموعة القرابية للنظام السياسي لحصولهم على اجازات استيراد، والحصول على العملات الاجنبية، ولم تحصل زيادة في سلم الرواتب مع انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي[39]. كما أن القطاع الخاص لم يتجه إلى القطاعات الانتاجية، بل إلى الاعمال التجارية الاستهلاكية، وهي لا تمتلك الامكانيات اللازمة لتطوير منشآتها- خاصة الصناعية منها- ومن ثم تقوم بادخار أرباحها في ظل قطاعات أكثر ربحية[40].

بعد خسارة البلد لكميات كبيرة من عوائد الصادرات النفطية وتدوير الإنفاق نحو الأغراض العسكرية، عملت الحكومة على فرض قيود تقشفية على الاقتصاد بكامله، ونتيجة لهذه التغيرات لم يعد الإنفاق على التنمية الاقتصادية يحظى بالأهمية الكبرى لدى الحكومة، ويتضح ذلك بشكل جلي عندما قرر السلطة الحاكمة ألغاء مجلس التخطيط عام 1987 واستبداله بوحدة تدعى هيأة التخطيط تابعة لوزارة التخطيط[41].

وفي عام 1987 أعلنت الدولة عن تطبيق برنامج اقتصادي تم بموجبة[42].

- بيع عدد من منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- قيام الحكومة بتقديم تسهيلات ائتمانية وحوافز عده للشركات العربية.
- رفع الرقابة عن أسعار السلع الزراعية والسلع المصنعة.

- تمكين القطاع الخاص في ممارسة نشاطات منافسة للقطاع العام في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والتأمين.

لم تكن نهاية الحرب في 8 أب (أغسطس) 1988 لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشاكل اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة من بينها انخفاض أسعار النفط، مطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة برغم محاولة الحكومة ما بين عامي 1988 و1989 إصلاح الأوضاع من خلال بعض الإجراءات الاقتصادية ومنها[43]:

- خصخصة بعض الشركات العامة.
- توسيع النشاط الخاص من خلال تشجيع العراقيين في الداخل والخارج على اخراج ودائعهم واستثمارها.
- منح رخص مشروعات تجارية جديدة.
- دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري.

فعند غزو العراق للكويت كانت طاقة العراق الإنتاجية 3.8 مليون برميل يوميا، وعلى أساس أن تتوسع إلى 4.2 مليون برميل يوميا عام 1991[44]. بقي واضحا إن حرب الخليج الثانية عام 1991 قد أنتجت دمارا شاملا في الاقتصاد بقواه البشرية والمادية، ببناه الارتكازية ومؤسساته الاقتصادية، بمرتكزاته العلمية وهياكله الإنسانية. وكان قطاع النفط واحدا من أكثر القطاعات تضررا نتيجة حرب عام 1991، ففي تموز (يوليو) 1990 وصل إنتاج العراق إلى

3.5 مليون برميل يوميا، هبط إلى صفر خلال أيام الحرب، وارتفع بعدها إلى اقل من 500 ألف برميل خلال السنوات الأربع التالية.

ويعد القرار 687 الصادر في 3 نيسان (ابريل) 1991 أخطر وأطول وأغرب قرار، وكذلك الأول من نوعه في تاريخ مجلس الأمن، إثره اتخذت تسعة قرارات لاحقة تتعلق بتنفيذه. وقد تحددت بموجبه شروط وقف إطلاق النار ومسألة التعويضات والرقابة على التسلح واستمرار الحصار ومسألة الحدود العراقية/ الكويتية ونبذ الإرهاب الدولي وغيره. فأتى على السيادة العراقية ورهن موارد البلد ومستقبله لأجل طويل[45]. وقد انطوى القرار على تحول في منهج مجلس الأمن بشكل جذري بحيث يكرس العقوبات ويخضع رفعها أو تخفيضها لشروط سياسية ويلزم العراق بدفع نسبة عالية من قيمة نفطه المصدر إلى صندوق التعويضات، وتحول إلى معاقبة الشعب العراقي، وأهمل المجلس الفقرة 21 من هذا القرار الذي لم يعالج في أي من مراجعاته الدورية إمكانية الرفع الجزئي للعقوبات كما ورد فيها. وبموجب هذا القرار أصبحت أهداف فرض العقوبات هلامية[46].

وابتداء من عام 1991 بدأ الناتج المحلي والدخل القومي خلال هذه المدة بالانخفاض التدريجي جراء توقف صادرات النفط وتوقف العديد من المنشآت الصناعية وتدمير بناه التحتية واستمر الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي على هذا الحال حتى عام 1997 بعد تطبيق مذكرة التفاهم واتفاقية النفط مقابل الغذاء، والذي يحلل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بالأسعار الثابتة سنجد عكس ذلك بسبب إن اعتماد التحليل بالأسعار الثابتة وباستخدام الأرقام القياسية يظهر لنا مدى الفجوة الكبيرة بين القيم بالأسعار الجارية والثابتة والناجمة عن حالات التضخم الجامح التي شهدها العراق خلال عقد التسعينات وخاصة عامي 1994، 1995 بسبب سياسة التوسع في الإصدار النقدي فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 6693.4 عام

1992 إلى 4331.2 مليون دينار عام 1996 محققاً معدلاً سالباً للنمو المركب قدره -10.3 في المائة للمدة (1992-1996) كذلك انخفض الدخل القومي بالأسعار الثابتة من 6123.705 مليون دينار عام 1992 إلى 3860 مليون دينار عام 1996 كما انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة جراء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 353.230 دينار عام 1992 إلى 205 دينار عام 1996 وبنسبة انخفاض قدرها -41 في المائة عن سنة 1992 أما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقد كان 323.170 دينار وانخفض إلى 183 دينار عام 1996 بنسبة انخفاض سنوي قدرها -43 في المائة.

ويُمكن تحديد أهم المتغيرات والتأثيرات المباشرة التي عصفت بالاقتصاد الوطني بالنقاط الآتية[47]:

- توقف تصدير النفط مما أدى إلى انكماش الإيرادات النفطية وبالمقابل ازداد الإنفاق لمواجهة متطلبات الأعمار، بالإضافة إلى تقديم الدعم لتلبية حاجات المواطنين المعاشية مع عدم إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات مما عمق من زيادة العجز في الموازنة.
- توقف استيراد العراق من الخارج بسبب الحصار، وقد أسهمت قرارات الأمم المتحدة في تعميق هذه الظاهرة السلبية التي تركت آثاراً واضحة على النشاط الاقتصادي في العراق.
- عدم قدرة العراق على تسديد ديونه الخارجية المتراكمة لتوقف صادرات النفط مما أدى إلى تزايد اعبائه.

- التوقف الكامل والجزئي للطاقات الإنتاجية الوطنية بسبب قلة الموارد السلعية والمستلزمات الأخرى وما لحق بها من تدمير بسبب الحروب.
- توقف العمل بالبرامج الاستثمارية منذ بدء فرض الحصار والتوجه نحو أعمار ما دمرته الحرب وتشغيل ما يمكن تشغيله من طاقات إنتاجية في ضوء ما توفر لها من مستلزمات سلعية محلية.
- الاعتماد على الإصدار النقدي المحلي لتمويل عمليات إعادة الإعمار مما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي بنسب كبيرة غير مسبوقة انعكست سلباً على الواقع الاقتصادي والإنسان العراقي بشكل كبير.

وبعد تطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء بموجب القرار 986 في 14 نيسان (أبريل) 1995 والذي طبقت المرحلة الاولى منه في 10 كانون الأول (ديسمبر) 1996 والتي سمحت للعراق بتصدير جزءٍ من النفط فقد تغير الحال وبدأ الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بالتحسن واستعادة أنفاسه تدريجياً ولكن هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لم تكن في صالح الاقتصاد أو في صالح الأفراد لأن معدلات التضخم العالية قد امتصتها وبقيت متوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي منخفضة رغم الارتفاع الذي حدث لها عند مقارنتها مع معدلاتها في السبعينات ومطلع الثمانينات.

وخلال المدة 1996-2003 بلغ مجموع المبالغ الناتجة عن البرنامج حوالي 64 مليار دولار، اقتطع 30 في المائة منها للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، و15 في المائة منها أيضاً منح لإقليم كردستان بإشراف من الأمم المتحدة، وحوالي 55 في المائة المتبقية خصصت لاستيرادات الحكومة العراقية[48].

## 6: التنمية في ظل الاحتلال الأمريكي والجمهورية الرابعة (2003-2011)

لم تساور الولايات المتحدة أي ريبة في أن مدة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولكن كانت ثمة شكوك قوية حول إدارة المرحلة الانتقالية حتى قيام نظام حكم ما بعد صدام: كيف يمكن تشكيل نظام عراقي موالٍ لها بعد سقوط صدام؟ هل سيجري تعيين قادة سياسيين جدد للعراق؟ ومن قِبل مَن؟ أم هل سيتجنب القادة الجدد، وفي ظل أي دستور؟ هل سيكون ثمة دور للعراقيين الذين عاشوا في المنفى، وأمضى فيه بعضهم عقودا من الزمن؟ وكيف يمكن تقرير ذلك؟ وماذا يحدث إذا اقترح نظام ما بعد صدام سياسات مناوئة للمطامع الأمريكية؟[49]

انقسمت الآراء بين وزارة الدفاع (البنتاغون) والخارجية الأمريكية حول تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في المنفى. ففي حين كان يرى وولفويتز أفضلية تشكيل هذه الحكومة، رأت الخارجية أن ذلك سيعطي قادة المعارضة العراقية الكثير من القوة في وقت ينبغي فيه الاعتماد على عراقيين من داخل العراق بعد التغيير[50].

في تشرين الأول (أكتوبر) 2002 وضعت هيأة الأركان الأمريكية المشتركة خطة لما بعد الإطاحة بصدام. تقوم على أنه سيشرف على إدارة المقر العسكري جنرال حائز على ثلاثة نجوم يعاونه خبراء حكوميون في (21) مجالا. ومع استعادة العراق استقراره شيئا فشيئا، يبدأ المقر بتنسيق جهوده مع السفير الأمريكي المعين حديثا لدى بغداد. وفي نهاية المطاف، يتم استبدال المقر العسكري بحاكم مدني أعلى أو حكومة عراقية مؤقتة. وتتأتى أهمية هذه الخطة في أن المقر العسكري سيتعامل مع الكثير من القضايا التي ستبرز بعد سقوط صدام، بدءً بالتخطيط لإعادة تأهيل الجيش العراقي، إلى إصلاح وتحديث شبكة الكهرباء وبنيتها

التحتية المتهرئة[51]. وبعد اطلاع رامسفيلد على الخطة أصدر تعليمات قضت بإدخال تغييرات مهمة. جعلت وزارة الدفاع الرائدة في كافة الجهود لمرحلة ما بعد الحرب. وأزيل كل ما يشير إلى وزارة الخارجية من المخطط التنظيمي. وأمر رامسفيلد بإنشاء كيانين: كيان يتولاه مدير مدني مهمته الإشراف على عمليات البناء وحكم البلاد؛ والثاني، يتولاه قائد عسكري أمريكي يكون مسؤولا عن حفظ الأمن وإعادة تدريب الجيش العراقي. وسيرفع كل من المسؤولين تقارير إلى القيادة المركزية، والى رامسفيلد نفسه في نهاية المطاف. وفي النهاية أعطى بوش وكوندوليزا رايس موافقتهما على خطة رامسفيلد، الذي افترض أنَّ وزارته لن تشرف على تنظيم برنامج ضخم لبناء دولة، بل ستسهل جهود العراقيين الهادفة إلى بسط الأمن في بلادهم وإعادة اعمارها، باستخدام عائدات صادراتهم النفطية[52].

وعُلم في أوائل نيسان (ابريل) إن الولايات المتحدة كانت في صدد استكمال تشكيل الفريق الذي سيتولى إدارة الوزارات العراقية في مرحلة ما بعد صدام حسين وكان من بين الموظفين المعينين: المحامي مايكل موبز، جيمس ووزلي، وزلماي خليل زاده[53]. وكان صقور وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) يصرون على أن تأخذ الولايات المتحدة زمام القيادة في موضوع السلطة العراقية المؤقتة، وأن يخصص للأمم المتحدة دور ثانوي. وأوصت بريطانيا التي فضلت حلا متعدد الأطراف، بان تلعب الأمم المتحدة دورا أكثر أهمية. وكانت الخطة الموضوعة آنذاك قد حددت أربع ركائز للسلطة العراقية المؤقتة، هي: العسكريون الأمريكيون والبريطانيون؛ شخصيات قيادية عراقية؛ الأمم المتحدة؛ ومكتب إعادة الإعمار والتنمية التابع للبنتاغون (الذي تأسس قبل ثلاثة أسابيع من غزو القوات الأمريكية والبريطانية للعراق). واقترح بعضهم ضرورة أن تكون الهيأة العراقية ذات صفة تمثيلية، ولكن من دون أن يعني ذلك إجراء انتخابات[54].

كان المرشح للمنصب هو الجنرال المتقاعد جي غارنر. وفي 20 كانون الثاني (يناير) وقع الرئيس جورج بوش قرار مجلس الأمن القومي الرئاسي رقم (24) الذي أعطى رامسفيلد سلطة رسمية للإشراف على العراق بعد الحرب. وأوضح القرار أن على غارنر صياغة خطط لإيصال الطعام والمساعدات الطارئة الأخرى، وتوفير الطاقة الكهربائية وغيرها من الخدمات الأساسية، وإعادة تشكيل الجيش العراقي، وتوفير الحماية للبنية التحتية في العراق، وتفكيك مخزونات أسلحة الدمار الشامل التي ستكتشف بعد انتهاء الحرب. كما نص القرار على أن يقوم غارنر بتنسيق جهوده مع الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة غير الحكومية، والمنفيين العراقيين. وبالفعل بدأ غارنر بتجنيد موظفين كبار وإعداد ورشة ضمن مجموعة من المكاسب في البنتاغون[55].

وخلال 20-21 شباط (فبراير) عقد غارنر سلسلة اجتماعات سرية لفريقه ومجموعة الدعم في الحكومة الأمريكية بما في ذلك البنتاغون، وزارة الخارجية، القيادة المركزية، مكتب نائب الرئيس، وقيادة العمليات في الدوحة، بهدف توفير الفرصة لكل وكالة لكي تعرض أفكارها المتعلقة بكيفية المتابعة، لكن لم توجد حتى ذلك الحين استراتيجية واضحة[56].

اعتقد غارنر أن المكتب الذي يرأسه سيقوم بسد الفجوة مؤقتا، حيث سيقوم المكتب بتقسم العراق إلى ثلاثة أجزاء: الشمال، والوسط والجنوب. واعتقد أنه سيوظف 600 ألف شخص من العراقيين العاملين في القطاع العام. أما الجيش العراقي، فقد اعتقد غارنر أنه سيستخدمه كمصدر للعمالة الرخيصة قبل إعادة تدريبهم من أجل الخدمة في جيش عراقي جديد. وستقوم جهات متعاقدة مع البنتاغون بتوفير التدريب في عدة مراكز داخل العراق[57]. وكانت أغلب الأفكار والخطط التي وضعها غارنر

ومساعدوه تقوم على افتراض أن الحرب ستنتج نزوحا بشريا نحو الحدود حيث ستنطلق عمليات مكتب غارنر.

بعد ذلك عقد غارنر سلسلة اجتماعات مع رامسفيلد ورايس، وكانت بين يديه لائحة بالقضايا العالقة، فأمن العراق بعد الحرب كان مشكلة مقلقة، وكان غارنر يريد الاطلاع على خطط القيادة المركزية بإعادة الاستقرار إلى البلد. وكان من الضروري أن تصل قوات التحالف التي افترض غارنر بأنها سوف ترسل للمساعدة في خطط الأمن بعد الحرب في أسرع وقت ممكن. كما كان قلقا بشأن تأمين مواقع أسلحة الدمار الشامل المفترضة[58].

ولكن على ما يبدو أن التنسيق بين مكتب غارنر والقيادة المركزية لم يحصل بالمستوى الذي يسهل عمل المكتب الذي كان عليه أن يعدل جميع خططه لتتناسب مع الأوضاع التي فرضها الجيش الأمريكي في العراق. وربما كان للتنافس بين كولن باول ورامسفيلد أثر سلبي على فعالية مكتب غارنر. ومع ذلك فانه بحلول آذار (مارس) 2003 اكتملت صورة السلطة التي سيضعها البنتاغون في العراق بعد احتلاله.

على ما يبدو أن البنتاغون قد توقع حربا أطول، مما يعني تدفق للاجئين، واستسلاماً كبيراً لأفراد الجيش العراقي، وتصورت عندما أنشأت مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية انه سيعمل على تجنب حدوث كارثة إنسانية في أوساط ملايين العراقيين الذين توقع خبراء البنتاغون نزوحهم. لكن غارنر ومكتبه وجدوا أنفسهم يتامى، وقد فرضت عليهم مسؤوليات لم يتوقعوها البتة، وبدون موارد بشرية ومالية كافية[59]. لذلك عبأ سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي نفسه لإعمار قطاع النفط، وأنشأ قوة لإعادة تأهيل هذا القطاع انتشرت في شباط (فبراير) في الكويت[60].

ومع الزوال السريع لنظام صدام، ضغط غارنر من أجل إرسال مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية إلى العراق على نحو عاجل، ووافق الجنرال تومي فرانكس على ذلك. وقد تمثلت خطة غارنر في إلحاق مستشاريه بالوزارات العراقية وإدارة البلاد إلى أن يتم تشكيل حكومة عراقية تضم قادة المعارضة العراقيين في المنفى[61]. وبعدما وصل غارنر إلى بغداد في 18 نيسان (ابريل) قام بجولة على بعض مناطق العراق، فتوجه إلى كردستان حيث استقبل استقبالاً حافلاً فيها[62].

وعلى ما يبدو أن غارنر لم يكن قادراً على فهم ما يحدث في العراق. فحاول بطريقة تبسيطية إن يتوصل إلى حلول للمشكلات السياسية باستخدام الوسائل العسكرية[63].

بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أنّ غارنر ليس رجلها المناسب في العراق سارعت إلى استبداله ببول بريمر بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه[64]. ما أن وصل بريمر إلى بغداد حتى بدأ على العمل على ترتيب الأوضاع السياسية في العراق وإقامة إدارة مدنية يباشرها التحالف وإقامة إدارة مدنية أمريكية يباشرها التحالف بالتوازي مع إيجاد حل لمشكلة القيادة في العراق الجديد. وفي 23 أيار (مايو) 2003 أصدر الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر أوامره بتسريح كوادر وزارات الدفاع والداخلية والإعلام إضافة إلى العاملين في جهاز المخابرات، والحرس الجمهوري الخاص. وبدأت إجراءات إصدار القرارات التي تبنتها سلطة الائتلاف المؤقتة.

أنشأ نائب وزير الدفاع بول ولفويتز مجلس إعادة الاعمار وتنمية العراق لتعزيز التوعية الثقافية والتواصل مع العراقيين، وقد استخدمت سلطة الائتلاف المؤقتة 150 شخصاً كمستشارين فنيين في للوزارات العراقية وللمحافظات، وهم من العراقيين المتجنسين في الولايات المتحدة. إلا ان هذا المجلس وعلى الرغم من أنَّه ضم شخصيات مهمة مثل سنان الشبيبي؛ إلا ان كثيراً من

أعضائه كان من الشخصيات الغامضة والتي ليس لها خبرة أو مهارة معروفة، وقد تناقص عدد أعضائه حتى وصل إلى 27 شخصاً في أواخر ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة[65].

وسمح امر تنفيذي لبريمر باستخدام 1.7 مليار دولار من الأموال العراقية المكتسبة التي سحبت من مصارف مختلفة واودعت في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وخلال الغزو صادر الجيش الأمريكي 900 مليون دولار من أماكن مختلفة في العراق وعثر على اغلبها في قصور صدام. وقد استخدم بريمر تلك الأموال لدفع الرواتب الحكومية ودعم مشاريع الاعمار، وبخاصة في الأيام الأولى[66].

مع ذلك فقد عمد بريمر إلى المطالبة بمزيد من الأموال، وقد بلغت تلك المطالبات حوالي 20 مليار دولار، على الرغم من أنه صرح قبل أشهر بانه بحاجة إلى خمسة مليارات للإعمار، ويتجاوز بكثير ما قدره الكونغرس الأمريكي لمتطلبات إعادة الاعمار، والاهم ان ذلك المبلغ يتناقض مع قدرات العراق المالية المتأتية من صادراته النفطية. وجدير بالذكر أن بوش خصص مبلغا إضافيا لإعادة اعمار العراق قدره 2.4 مليار دولار في التخصيصات التكميلية في اذار (مارس) 2003. وقد اضيف مبلغ 1.1 مليار دولار بمصادقة الكونغرس. وكانت تقديرات ما قبل الحرب (أيلول (سبتمبر) 2002) تشير إلى أن العراق بحاجة إلى 100-200 مليار دولار، فيما صرح بعض الخبراء أن هذا التقدير مبالغ فيه[67].

وفي مدريد عقد مؤتمر إعادة اعمار العراق يومي 23-24 تشرين الأول (أكتوبر) 2003، وترأس الوفد العراق رئيس مجلس الحكم في ذلك الشهر اياد علاوي الذي تكون من خمسة أعضاء مجلس الحكم و15 وزيراً. فيما ترأس الوفد الأمريكي وزير الخارجية كولن باول وشارك في الوفد جون سنو وزير الخزانة الامريكية وشاركت فيه سلطة الائتلاف المؤقتة بوفد ترأسه بول بريمر، وشخصيات من دول التحالف، وحضره الأمين العام للأمم المتحدة

كوفي عنان. وفيه قدمت وعود سخية وتعهدات من دول كبرى بتقديم حوالي 33 مليار دولار لإعادة اعمار العراق بينها 20 مليار دولار من الولايات المتحدة وحوالي 13 مليار دولار من دول ومنظمات دولية (ينظر الجدول الاتي). وتم الاتفاق على تشكيل إدارة اممية للصندوقين اللذين انشئا للإعمار، يدير الأول البنك الدولي، ويدير الثاني الأمم المتحدة. لكن كما هو الحال في مثل هذه المؤتمرات فان الفجوة بين الوعود والتنفيذ الفعلي تتباعد حتى تتحول في كثير من الأحيان إلى وعود ورقية مثلما حصل في حالة العراق.

جدول (4): تعهدات المانحين في مؤتمر مدريد 2003

| | المبلغ (دولار) |
|---|---|
| الولايات المتحدة الامريكية | 20 مليار دولار |
| اليابان | 5 مليارات دولار |
| اسبانيا | 300 مليون دولار |
| الدانمارك | 27 مليون دولار |
| ايطاليا | 235 مليون دولار |
| المملكة المتحدة | 450 مليون دولار |
| كوريا الجنوبية | 200 مليون دولار |
| كندا | 150 مليون دولار |
| بقية دول الاتحاد الاوربي | 428 مليون دولار |
| البنك الدولي | 3-5 مليارات دولار (قروض) |
| صندوق النقد الدولي | 2.5-4.25 مليار دولار (قروض) |

وجدير بالذكر أن الأمم المتحدة والبنك الدولي قد اعدا تقديرات مشتركة لمتطلبات إعادة الاعمار، وكان ذلك أيضاً من ضمن استعدادات مؤتمر المانحين في مدريد، فقد قدرا ان العراق بحاجة إلى 56 مليار دولار على الأقل تنفق خلال ثلاثة أعوام. بينها 36 مليار دولار لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة وتنمية القطاع

الخاص، وبناء قدرات الحكومة وحكم القانون. فيما اعتمدا على تقديرات سلطة الائتلاف البالغة 20 مليار دولار لتأهيل قطاع النفط وتحقيق الامن والاستقرار في البلد[68].

من جهة أخرى فقد اخضعت خطط تخصيص الأموال بين القطاعات المختلفة لتغييرات خلال عامي 2004 و2005 بحيث تم تحويل المزيد من الأموال من قطاعات المياه والكهرباء والصرف الصحي نحو الامن وتدريب القوات وانشاء المعسكرات، مع زيادة النفقات الإدارية بحوالي 600 مليون دولار. ينظر الجدول الاتي:

جدول (5): تقديرات التخصيصات المنفذة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة 2004-2005

| القطاع | التخصيصات الأولية 2004 | التخصيصات المعدلة 2005 | التغير |
|---|---|---|---|
| الكهرباء | 5.46 | 4.22 | -1.24 |
| الموارد المائية | 4.25 | 2.13 | -2.12 |
| الامن وفرض القانون | 3.24 | 5.04 | 1.8 |
| العدالة والمجتمع المدني | 1.48 | 2.35 | 0.87 |
| تنمية القطاع الخاص | 0.18 | 0.45 | 0.27 |
| تسوية الديون | 0 | 0.35 | 0.35 |
| النفط | 1.7 | 1.74 | 0.04 |
| الصحة | 0.79 | 0.74 | -0.05 |
| النقل والاتصالات | 0.5 | 0.47 | -0.03 |
| التعليم والنازحين وحقوق الانسان | 0.26 | 0.41 | 0.15 |
| الطرق والجسور | 0.37 | 0.33 | -0.04 |
| الإدارة | 0.21 | 0.21 | 0 |
| المجموع | 18.44 | 18.44 | 0 |

Office of the Inspector General Coalition Provisional Authority, Report to Congress, October 30, 2004, Table 8 (http://www.sigir.mil/reports/quarterlyreports/Oct04/cpaig_october_30_report.pdf)

فقد كان مقدراً أن تنفق الوكالات الامريكية 18.4 مليار دولار لإعادة اعمار العراق، إلا أن ما أنفق فعلا حتى عام 2004 لم يتجاوز 10 في المائة من ذلك المبلغ، حتى مع إضافة المبالغ التي وفرتها الحكومة الامريكية لمشاريع البنية التحتية التي نفذتها قوات الاحتلال والتي تبلغ حوالي 1.87 مليار دولار[69].

وبحسب مجموعة الازمات الدولية (2004) فان الأخطاء التي وقعت أثناء تنفيذ عملية اعمار العراق تتلخص فيما يأتي:

- عدم وجود خطة اقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب وتنسيق جهود إعادة الاعمار، وعلى ما يبدو أن الإدارة الامريكية أهملت ذلك عمدا، فضلاً عن اهمالها العديد من الوثائق التي قدمتها المعارضة العراقية والخبراء ضمن مشروع مستقبل العراق الذي رعته الخارجية الامريكية[70].

- غلبة الاعتبارات الأيديولوجية القائمة على الايمان المفرط بالسوق الحرة في بلد لم يتخلص بعد من ارث الدكتاتورية والتدخل المكثف في الاقتصاد[71].

- الأخطاء التي وقعت فيها سلطة الائتلاف المؤقتة والتي تشمل: انعدام التنظيم؛ القيود البيروقراطية المبالغ فيها؛ المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات، النزاعات بين وزارة الخارجية الامريكية ووزارة الدفاع حول السيطرة على السلطة في العراق[72].

- عدم اشراك العراقيين في جهود إعادة الاعمار، فانتج ذلك وضع أولويات غير مناسبة، وانقطاع الصلة بين إعادة الاعمار وتوقعات العراقيين منها، وأفقد الاحتلال فرصة تمكين العراقيين أنفسهم من اعمار بلدهم وإصلاح مؤسساتهم وتعزيز قدراتهم المحلية[73]. إذ اقتصرت العقود الممنوحة على الشركات الامريكية بالدرجة الأولى، ولم يتم اشراك مستشارين عراقيين في عمليات التخطيط

والتنفيذ. لكن حصل تبدل بعد تشرين الأول (أكتوبر) 2006، إذ منحت القيادة الامريكية المشتركة للشركات العراقية ووظفت حوالي 75 ألف عراقي في المشاريع المنفذة. ومن بين 4100 شركة عراقية منحت على الأقل 3485 شركة منها عقداً من عقود إعادة الاعمار، وكلفت شركات عراقية بتزويد سلع وخدمات بحوالي مليار دولار[74].

- وبحسب المفتش العام الأمريكي لإعادة اعمار العراق فإنَّ "غياب المعلومات حول البنية التحتية والمؤسسات الحكومية العراقية جعلت من الصعب تحديد ما كان ضرورياً لإعادة تأهيل الخدمات الأساسية"[75]. فضلاً عن مشكلات نقص الموظفين المؤهلين للقيام بأعباء إعادة اعمار بهذا الحجم الهائل. وخلال ولايتها على حكم العراق كانت سلطة الائتلاف المؤقتة تعمل مع عدد اقل بنسبة الثلث مما تحتاجه، فضلاً عن نقص المهارات والخبرات اللازمة للعاملين فيها[76].

في 22 أيار (مايو) 2003 صادق مجلس الامن على القرار 1483 الذي أنشأ بموجبه الصندوق العراقي للتنمية لحفظ عائدات النفط العراقية، على ان تودع 95 في المائة منها في حساب الصندوق في بنك الاحتياطي الفيدرالي. فيما خصصت النسبة المتبقية لصندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة المترتبة على غزو الكويت عام 1990. وفي نهاية أيار (مايو) 2003 حولت الأمم المتحدة مليار دولار إلى حساب الصندوق العراقي للتنمية لتأمين احتياجات إعادة الاعمار العاجلة ودوفع رواتب الموظفين والمتقاعدين[77]. وعلى وفق قرار مجلس الأمن رقم 1483، كانت جميع الدول الأعضاء ملزمة بالتجميد والتحويل الأموال والأصول المالية الأخرى للنظام العراقي السابق إلى الصندوق ما لم تكن تلك

الأصول يخضع لامتياز قضائي أو إداري أو تحكيمي أو حكم قضائي. خلال المدة ما بين صدور القرار حتى نهاية عام 2003، وصلت المبالغ التي أودعتها الدول الأعضاء في الصندوق إلى 757.550 مليون دولار، 211.077 مليون دولار من سويسرا، 202.945 مليون دولار الولايات المتحدة، 184.066 مليون دولار بريطانيا، 98.088 مليون دولار اليابان، 35.0 مليون دولار الأردن، 8.003 مليون دولار تونس، 6.963 مليون دولار الكويت، 4.188 مليون دولار فرنسا، 2.198 مليون دولار إيطاليا، 17.0 مليون دولار استراليا و 2.0 مليون دولار فيتنام[78].

وبدأت صادرات النفط من الشمال فور صدور القرار، وبعد حوالي شهر (في 22 حزيران) تم بيع 7.5 مليون برميل كانت مخزنة في ميناء جيهان التركي، وفي نهاية تموز (يوليو) بدأت شركة تسويق النفط (سومو) اول عقودها لتسويق 20 مليون برميل شهريا من حقول البصرة، وفي نهاية اب (أغسطس) 2003 وصل انتاج العراق من النفط الخام إلى حوالي 1.3 مليون برميل يوميا، وبعد شهر ارتفع الإنتاج إلى حوالي 2 مليوني برميل يوميا، كان نصفها يصدر، وخلال الأشهر الخمسة التي تلت الغزو حقق العراق حوالي 2.6 مليار دولار من عوائد صادراته النفطية تم ايداعها في صندوق تنمية العراق[79].

وطبقا لقرار مجلس الامن 1483 الذي أنشأ الصندوق العراقي للتنمية فقد أنشأت هيأة دولية استشارية ورقابية للعراق لتأمين الاشراف على الصندوق العراقي للتنمية، لضمان استخدام سلطة الائتلاف المؤقتة تلك العائدات لمصلحة الشعب العراقي. وضمت الهيأة في عضويتها ممثلين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إلا ان الأمم المتحدة فشلت في تعيين أعضاء تلك الهيأة حتى 24 تشرين الأول أكتوبر 2003، فضلاً عن أن مجلس إدارة الصندوق لم يعقد اجتماعه الأول إلا في 5 كانون

الأول (ديسمبر) 2003، أي بعد أكثر من ستة أشهر على بدء سلطة الائتلاف المؤقتة استخدام أموال الصندوق[80].

وخلال ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة التي بلغت 14 شهرا بلغ مجموع ما أودع في الصندوق العراقي حوالي 20 مليار دولار، أغلبها من عوائد صادرات العراق النفطية، مولت 7 مليارات جهود إغاثة وإعادة الاعمار التي نفذتها سلطة الائتلاف.

قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإعداد موازنة للحكومة أوائل شهر تموز (يوليو) 2003، بإنفاق اجمالي يبلغ 6.1 مليار دولار، يأتي حوالي نصفها (3.5 مليار دولار) من صادرات العراق النفطية. فضلاً عن 432.7 مليون دولار من الضرائب ومن الشركات العامة المملوكة للدولة، فيما تبلغ قيمة العجز في تلك الموازنة 2.2 مليار دولار كان ينبغي تغطيتها من أموال الصندوق العراقي للتنمية والأموال التي غنمها الجيش الأمريكي ابان الغزو. إلا أن تلك الموازنة كانت قد اعدت من قبل اشخاص غير مؤهلين لهذا العمل، ولم تسمح لمجلس الحكم المؤسس حديثاً أن يتدخل في أولويات اعداد تلك الموازنة ومناقشة تفاصيلها.

إلا أن بريمر امر كبار موظفيه ان يتعاونوا مع نظرائهم العراقيين للإعداد لموازنة 2004، والتي قدرت اجمالي النفقات بحوالي 35 مليار دولار، في ظل عجز يصل إلى 23 مليار دولار. اعتقد انه يمكن توفيرها من الحكومة الامريكية والمجتمع الدولي[81]. إلا ان هذه الموازنة لم تخصص فيها أموال لمجالس المحافظات التي عينتها سلطة الائتلاف بسبب عدم تعاون العراقيين مع تلك المجالس[82].

وخلال مدة ولايتها على العراق انفقت سلطة الائتلاف المؤقتة 52.53 مليار دولار، منها 16 مليار دولار من أموال العراق، و22.93 مليار دولار من الحكومة الامريكية، والباقي 13.6 مليار دولار) عبارة عن تمويل دولي. بعدها انتقلت السلطة إلى الحكومة

العراقية على وفق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فيما تولت السفارة الامريكية في بغداد مهمات الاعمار التي بدأتها سلطة الائتلاف[83].

وعلى الرغم من وجود الكثير من المشاريع التي تم انجازها والتغيرات الايجابية التي بدّلت أحوال مجموعة من العراقيين إلى الأحسن إلا إن الإعمار والبناء الحقيقي ما زال متخلفا، وما زالت الكثير من المدن العراقية أشبه بالخرائب المهجورة، كما أن الأسلوب غير المنضبط والفاقد للمواصفات المقبولة هو السمة العامة للكثير من المشاريع المنفذة. وقد افتقر الكثير من المشروعات المنفذة إلى البصيرة النافذة ودراسات الجدوى التي تسهل اتخاذ القرار بشأن تنفيذ بعض المشاريع، أو التخلي عن تنفيذها.

يسعى المسؤولون المتعاقبون على السلطة لتبرير الوضع المتردي للخدمات وتأخر عمليات الإعمار بإلقاء اللوم على الوضع الأمني المتوتر، وفي الاتجاه نفسه يحاولون تضخيم بعض المنجزات الصغيرة إلا إن المواطن العراقي لا يثق بتلك التبريريات وخصوصاً في المناطق التي تتمتع بوضع أمني مستقر نسبيا، ويكثر الحديث عن الفساد الإداري والمالي وكونهما السبب الحقيقي في تأخر الإعمار.

اتبعت سلطة الائتلاف المؤقتة سياسة اقتصادية كانت عبارة عن خليط من الإصلاحات الراديكالية والإصلاحات غير الواقعية الفاشلة، وكان من المفترض أنها ستتجه بالاقتصاد العراقي ليكون اقتصاد سوق حر[84]. واغلب تلك الإصلاحات كان مقتبسا عن نماذج العلاج بالصدمة الذي انتهجته بعض بلدان أوروبا الشرقية، والذي لم يأخذ بنظر الاعتبار الاثار غير المباشرة الناتجة عنه.

وقد عمدت سلطة الائتلاف إلى اصدار مجموعة من القوانين الجديدة التي تشجع الاستثمار، إلا أن أيًّا منه لم يعط نتائج ملموسة ولم تحمس المستثمرين الأجانب إلى دخول العراق، فقد كان هؤلاء متشككين تجاه الاستثمارات الجديدة في البلد. وكان هناك اعتقاد ساذج لدى سلطة الائتلاف بأنَّ مجرد تغيير الهياكل التنظيمية والمؤسسية سترفع العراق إلى ذروة قائمة المستثمرين[85]. فأصدر بريمر الامر رقم 39 الذي رفع القيود على الاستثمار (باستثناء النفط والمصارف)، وسمح بدخول المستثمرين الأجانب إلى السوق العراقية من دون قيد، في محاولة للبرلة الاقتصاد العراقي. وقد واجه هذا الامر معارضة محلية واجنبية، فقد أثيرت داخلياً مسألة الحدود القانونية لسلطة الائتلاف، وصورت الصحافة المحلية والعربية القرار بأنَّه محاولة لبيع العراق، فيما وقف القطاع الخاص العراقي في الضد منه[86]. مع لك فقد أصدر بول بريمر الامر رقم 39 لسنة 2003 الذي جاء في المادة 2 منه "يعزز هذا الامر مصالح الشعب العراقي واوضاعه العامة ويحميها ويؤيد ويرعى الاستثمار الاجنبي عن طريق حماية حقوق وممتلكات المستثمرين الاجانب في العراق وتنظم الامور المتعلقة بالاستثمار الاجنبي في العراق عن طريق اجراءات شفافة يحدد هذا الامر شروط واجراءات القيام باستثمار أجنبي والغرض منه جلب استثمارات اجنبية جديدة للعراق"[87].

ومن أجل استمرار زخم التطور الاقتصادي كان لابد من البدء بإعمار الصناعة النفطية وزيادة انتاج النفط وصادراته. وقد عهدت سلطة الائتلاف المؤقتة بهذه المهمة إلى مقاولي وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) الذي منحوا صلاحيات واسعة من أجل بدء انتاج النفط بأقصى سرعة[88].

وعموماً اتصف القطاع الزراعي في مرحلة الاحتلال الامريكي (2003 -2011) بانخفاض اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي، إذ تدنى اسهامه إلى النصف عما كان عليه في مرحلة ما قبل الاحتلال،

بحيث بلغت متوسط نسبة اسهامه 9.5 في المائة. ان هذا التراجع الكبير لدور القطاع الزراعي ناتج عن تعاظم وهيمنة القطاع النفطي بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، فضلاً عن عدم اهتمام سلطة الاحتلال الامريكي بالقطاع الزراعي، فتدهور القيمة المضافة لهذا القطاع وأصبح يواجه معوقات متعددة اهمها نقص مصادر التمويل وارتفاع اسعار المدخلات المستوردة وارتفاع اسعار الوقود ونقص الطاقة فضلاً عن وفرة المنتجات الزراعية المستوردة المنافسة، والظروف المناخية غير الملائمة الناتجة عن التغير المناخي وانخفاض كميات المياه المتاحة للاستخدام الزراعي.

إنّ إحدى أهم السياسات الاقتصادية هي السياسة المالية لكونها تعبر عن دور الدولة الاقتصادي. إن الدمار الذي لحق بالاقتصاد العراقي جراء العمليات العسكرية التي أدت إلى سقوط النظام في التاسع من نيسان (ابريل) 2003 والإرث الاقتصادي الثقيل استلزم من الدولة أن تلعب دوراً انمائياً وتصحيحياً للنهوض بالاقتصاد العراقي، إلا أن المشكلة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي كانت عائقاً أمام السياسة المالية في تأدية وظائفها، ولا زالت الموازنة تعتمد بشكل أساس على إيرادات النفط. وبسبب ذلك الارث والدمار فإن الحكومة اتبعت سياسة مالية توسعية، على خلاف ما يقره المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على أن تكون السياسة المالية انكماشية، ونتيجة للتوسع المالي كانت الموازنات خلال المدة 2003-2011 تعاني من العجز وكما يتضح من الشكل البياني الآتي.

شكل (2): عجز الموازنة العامة 2003-2011

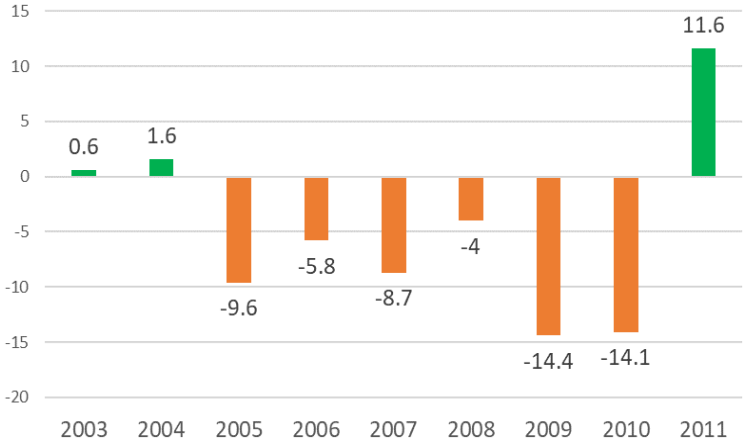


جدول (6): الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2002-2011

| العام | الدين العام (مليون دينار) | نسبة الدين إلى الناتج (نسبة مئوية) |
|---|---|---|
| 2002 | 213022454.0 | 519.3 |
| 2003 | 243426796.0 | 822.8 |
| 2004 | 206703747.0 | 388.3 |
| 2005 | 14874890.0 | *20.2 |
| 2006 | 123814182.0 | 129.5 |
| 2007 | 106732705.0 | 95.8 |
| 2008 | 88534812.0 | 56.4 |
| 2009 | 87374387.0 | 66.9 |
| 2010 | 76813642.0 | 47.4 |
| 2011 | 80564016.0 | 37.1 |

وقد فرض الانفاق على الامن والدفاع أعباء اقتصادية على الاقتصاد، ونافس الموارد المالية المتاحة للإعمار والاستثمار، إذ تراوحت نسبته ما بين 28-15.5 في المائة وهي نسبة مرتفعة جدا قياسا على الأوليات المتنافسة.

شكل (3): نسبة الانفاق على الأمن والدفاع من اجمالي الموازنة العامة خلال المدة (2004- 2010)

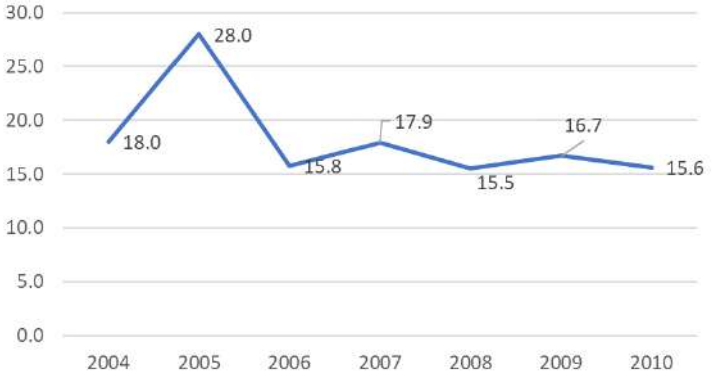


المصدر:
اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، 2006، ص123.
حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الارهاب واثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 29، السنة التاسعة 2013، ص250.

اما بالنسبة للسياسة النقدية فقد سبقت الإشارة إلى أن سلطة الائتلاف منحت البنك المركزي استقلالية لم يحظ بها في تاريخه، وخلال تلك السنوات عمل البنك المركزي على الاعتماد

على الأدوات التقليدية (الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم)، فضلاً عن الادوات المستحدثة (بخاصة مزاد العملة) التي كان لها الدور الاكبر في التأثير في المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة العملة والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي.

- سعر الصرف: على الرغم من استمرار البنك المركزي بسياسة ربط سعر الصرف بالدولار، إلا أنه عمل إلى الدفاع عن سعر الصرف والحفاظ على قيمة العملة والحد من تدهورها باستخدام مزاد العملة بصورة أساسية، فزاد من مشترياته من العملة الأجنبية من وزارة المالية من 14.854 مليار دولار عام 2008 إلى 51.0 مليار دولار عام 2011، الامر الذي انتج سعر صرف مستقر عند 1170 طوال المدة 2009-2011.

- سعر الفائدة: رفع البنك المركزي سعر الفائدة من 6 في المائة عان 2004 إلى 16.75 في المائة عام 2008، وذلك بهدف التحكم بالسيولة النقدية، التي انخفضت بنسبة 0.7 في المائة بين العامين المذكورين (من 16.7-16 في المائة).

- معدل التضخم: نجح البنك المركزي في خفض معدل التضخم من 33.6 في المائة عام 2003 إلى 5.8 في المائة عام 2011.

تتمثل الاختلالات الهيكلية بعدم استقرار الاطار المؤسسي الذي يدار من خلاله الاقتصاد الوطني بحيث يؤدي إلى توجيه الموارد الطبيعية والبشرية المحلية إلى الاستخدامات ذات النفع الاجتماعي وبشكل غير كفوء، وغياب التنسيق بين الانشطة الاقتصادية التي يديرها القطاع العام وتلك التي يديرها القطاع

الخاص وتحيّز الحكومة للقطاع العام[89]. ويقصد باختلال الهيكل الانتاجي هو هيمنة الانتاج الاولي المتمثل في النشاطات الزراعية والاستخراجية، مقابل محدودية وقصور النشاطات الصناعية والتي لا تعدو عن عدد من الصناعات اليدوية والحرفية وبعض الصناعات التحويلية المعدة اساساً للاستهلاك المحلي[90]. وتعد الاختلالات بمثابة تحديات وعقبات تواجه عملية التطور في العراق.

وتسهم ثلاث مجموعات من الانشطة الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي هي مجموعة القطاعات السلعية ومجموعة القطاعات التوزيعية ومجموعة القطاعات الخدمية. وتسهم مجموعة القطاعات السلعية وبنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وقد تباينت نسب اسهامها في تكوين الناتج من حقبة إلى اخرى، إذ تميزت حقبة الاحتلال بارتفاع اسهام القطاعات السلعية بشكل متقارب في تكوين الناتج المحلي، وسبق وان بينا نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

شكل (4): اسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة متوسط 2003-2011

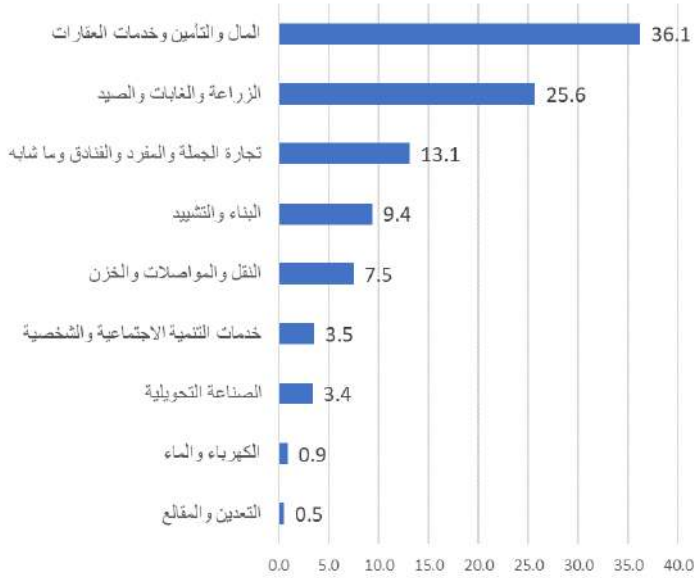


ملاحظة: المجموع لا يساوي 100%
محتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية.

يتسم القطاع الصناعي في العراق بمجموعة من الخصائص السلبية منها:

- يمثل القطاع الصناعي الخاص 98.3 في المائة من مجموع الوحدات الصناعية العاملة في العرق والبالغة 17752 منشأة، مقابل 1.5 في المائة منها مملوكة للدولة، وحوالي 0.2 في المائة ذات ملكية مشتركة، إلا ان هذا التوزيع يخفي توزيعا متناقضا لإسهامها في الإنتاج الصناعي، إذ ان

مشروعات القطاع الخاص لا تنتج اكثر من 10 في المائة منه[91].

- خلال المدة 2003-2011 بلغ اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في 2.8 في المائة، نتيجة انخفاض القيمة المضافة الصناعية التي كانت سالبة في عدد من المشروعات الصناعية، ووجود عدد كبير من المشروعات الصناعية العامة المتوقفة التي يصل عددها إلى 58 مشروعا عاما، في وقت تعمل فيه بقية المشاريع الصناعية العامة بنسبة 30-50 في المائة من طاقتها التصميمية، فضلاً عن تدني نوعية منتجاتها، وقدم مكائنها ومعداتها وعدم مواكبتها التطورات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والسيطرة والادارة.
- لا يشتغل في القطاع الصناعي سوى اقل من نصف مليون شخص.

ومن أجل تطوير القطاع الصناعي شرعت وزارة الصناعة والمعادن منذ عام 2008 إلى تنفيذ برنامجين متوازيين لإعادة تأهيل المشاريع الصناعية العامة، يقوم الأول على إعادة تأهيل 196 مصنعا من بين 264 مصنعا تدار من قبل الوزارة؛ أما البرنامج الثاني فقد كان عبارة عن اتفاقية للمشاركة في الإنتاج مع مستثمرين يعاد بموجبها تأهيل شركات القطاع العام وادارتها خلال مدة محددة[92].

## 7: التنمية في ظل توالي الازمات 2011-2021

على الرغم عودة السيادة الوطنية، والانسحاب الأمريكي أواخر عام 2011، إلا ان الازمات الاقتصادية والأمنية والسياسية والصحية بدأت تتوالى خلال السنوات العشر الأخيرة من مئوية الدولة العراقية، فقد شهد عام 2014 حدوث ازمة مزدوجة عصفت بأوضاع البلد، نتجت عن الانخفاض الحاد بأسعار النفط الخام واحتلال داعش الإرهابي لثلاث محافظات وبدء عمليات التحرير.

تزامنت في عام 2014 ازمتان: الأولى نتجت عن انهيار أسعار النفط، فقد انخفض سعر نفط البصرة الخفيف من 105.8 دولار/ برميل في حزيران(يونيو) 2014[93] إلى 32.06 دولار/ برميل في كانون الاول (ديسمبر) 2015 والى 24.73 دولار/برميل في كانون الثاني(يناير) 2016[94]، والازمة الثانية هي احتلال داعش لأراضي الموصل وصلاح الدين والانبار وجزء من محافظة ديالى. وقد كشفت هذه الازمة عمق ما يعاني منه الاقتصاد العراقي وتفاقم مواطن الهشاشة فيه، وجوانب الضعف الهيكلي التي يعانيها منها، وتفاقم نتائج الحوكمة غير الرشيدة على مدى العقود السابقة، فضلاً عن السياق التاريخي غير الملائم للتطور الاقتصادي السليم، وقد فرض كل ذلك تحديات جدية بالنسبة للدولة -بوصفها مؤسسة حكم شرعية-تتصل بوجودها وشرعيتها.

إنَّ انخفاض أسعار النفط أدت إلى انخفاض الإيرادات المتحققة منه بحوالي 35 مليار دولار عام 2015. وأدت الزيادة في انتاج النفط وصادراته في عام 2016 إلى احداث زيادة طفيفة في الإيرادات النفطية، على الرغم من استمرار تراجع أسعار النفط[95].

تأثر النشاط الاقتصادي غير النفطي سلباً نتيجة الاحتلال والحرب، وانكمش هذا القطاع بصورة تراكمية بلغت نسبة التراجع فيه 29.5 في المائة خلال المدة 2014-2016. وعانت المناطق الخاضعة لاحتلال داعش نتيجة تدمير الأصول الإنتاجية والبنى

التحتية، وقطع طرق التجارة وانهيار ثقة المستثمرين والمستهلكين[96].

وبعد النمو القوي الذي تحقق في السنوات 2009-2013 الذي بلغ في المتوسط حوالي 8 في المائة طبقا لتقديرات البنك الدولي تباطأ النشاط الاقتصادي ليصل إلى 0.1 في المائة عام 2014، وارتفع قليلاً إلى 2.9 في المائة عام 2015[97].

ومن اجل مواجهة تداعيات الازمة عملت الحكومة على ضبط العجز في الموازنة وتقليص الانفاق غير المرتبط بالأمن والنفط، وشمل التخفيض الانفاق الاستثماري غير النفطي على نحو أكبر من غيره.

وأبرمت الحكومة اتفاقا مع حكومة إقليم كردستان في كانون الأول (ديسمبر) 2014 تعهدت فيه بدفع 17 في المائة من الموازنة الاتحادية إلى الإقليم (ناقصا النفقات السيادية) في مقابل قيام الإقليم بتصدير 550 ألف برميل يومياً من مناطق الإنتاج الخاضعة لسيطرته بما فيها نفط كركوك عبر ميناء جيهان. وقد انتهى الاتفاق بعد ستة أشهر؛ بسبب عدم الالتزام بالكميات المتفق عليها واكتفائها بتصدير 150 ألف برميل فقط، واقل من ذلك فيما بعد، لتبدأ بتصدير النفط لحسابها. وفي اب (أغسطس) 2016 اتفق الطرفان على استئناف صادرات النفط، وتقاسم عوائدها بالتساوي حتى نهاية عام 2016[98].

خلال السنوات التي سبقت سيطرة داعش على الموصل كانت موازنة الامن والدفاع العراقية الممولة من الحكومة والمساعدات أكبر من مثيلاتها المخصصة للصحة والتعليم مجتمعة، وفي ظل ضعف المساءلة والشفافية تحولت كثير من الأموال إلى السراق والفاسدين، وتتواتر القصص عن آلاف الأسماء غير الحقيقية والمزورة لعناصر وجنود وموظفين في الأجهزة الأمنية. وكان تنظيم داعش المستفيد الأكبر من فساد الأجهزة الأمنية، ليس فقط من خلال تكثيف الهجمات على مؤسسات

الدولة وفروع الأجهزة الأمنية ومراكز التطوع فقط، وإنما تجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب الساخطين على سياسات الحكومة في المناطق السنية في صفوف التنظيمات الارهابية [99].

وبحسب خطة التنمية الوطنية 2010-2014 فقد تفاقمت معدلات البطالة، مع توقف اغلبية مؤسسات الإنتاج الصناعي، وأخطر ما في البطالة إنها تتركز في فئة الشباب مما يعيق استثمار طاقاتهم، في ظل اقتصاد غير قادر على توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة للخريجين الذي تتجاوز معدلات البطالة بين صفوفهم نسبة 35 في المائة. فقد بلغ عدد الافراد في سن العمل (15- 64) أي حوالي 54.2 في المائة من السكان، بمعنى وجود 16.5 مليون شخص في سن العمل، إلا أن معدل النشاط الاقتصادي لا يتجاوز 53 في المائة، أي أن حجم السكان النشطين اقتصاديا يبلغ أقل من تسعة ملايين نسمة، وهم يشكلون أقل من 30 في المائة من مجموع سكان العراق الذين يقدر تعدادهم بحوالي 30.5 مليون نسمة[100].

إلا إنَّ الزيادة النسبية في الاستخدام خلال الاعوام 2011-2013 كان سببها التوسع في التوظيف في الجهاز الحكومي وفي فرص العمل التي اوجدها قطاع التشييد والبناء، وقد جاء هذا التوسع نتيجة لاستتباب الامن في هذه السنوات مما زاد الطلب على العمل وانخفضت معدلات البطالة إلى 11.0 في المائة خلال تلك الاعوام إذ كان الاستخدام الحكومي مسؤولا عن 55 في المائة من هذه الزيادة وان اغلب هذا التوسع في الاستخدام كان في القوات المسلحة والتعليم والصحة[101].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في سبيل تحقيق الحكم الرشيد واقامة دولة المؤسسات وتحسين الادارة العامة ومكافحة الفساد، إلا أن البلد ما يزال يواجه مشكلات جدية، وبحسب تقرير مؤشر شفافية الموازنة المفتوحة الصادرة عن شراكة الموازنة الدولية لعامي 2012 و2015 حصل العراق على 3 درجات من

اصل 100، وبذلك فهو ما يزال ضمن المجموعة غير الكافية في مؤشر شفافية الموازنة ويقل كثيرا عن المتوسط العالمي والبالغ 45 نقطة، إذ يعد المؤشر ان الدول التي تحظى بمتوسط عام لتقويم شفافية الموازنة اقل من 61 درجة دول لا تتسم بالكفاية في عرض موازنتها العامة، ويصنف المؤشر الدول التي تتراوح درجاتها بين صفر و 20 ضمن المجموعة الادنى في هذه الفئة[102].

في ظل التهديد الأمني الخطير عملت الحكومة على تعزيز جهود استعادة تلك المناطق وإنهاء وجود داعش الإرهابية، لذا بدأت العمليات العسكرية في المحافظات الثلاث المحتلة، وقد أوجدت الحرب أوضاعاً اقتصاديةً وإنسانيةً جديدةً تتطلب التحول نحو اقتصاد الحرب، الأمر الذي يعني تزاحم أولويات الحرب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الإنفاق التنموي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام 2017 إنفاقاً عسكرياً على التسليح بحوالي 5 مليارات دولار، إضافة إلى حوالي 19.27 مليار دولار أخرى إنفاقاً على الأمن والدفاع، تشكل حوالي 22.6 في المائة من إجمالي الإنفاق العام، مقابل 9.3 في المائة على التربية والتعليم وحوالي 3.8 في المائة على الصحة[103].

يبرز عنف داعش المفرط التركة الموروثة لعقود حكم البعث الذي عاث فسادا في نسيج المجتمع العراقي وترك جراحا مازالت نازفة حتى اليوم. ويقارب أحد الكتاب العرب بين داعش ونظام البعث بقوله: "وما فعله «داعش» هو أنه، بمعنى ما، استعار في حربه الداخلية التكتيكات الخشنة للنظام البعثي التي طبعت بطابعها الدموي تاريخ العراق الحديث. ومع ان كلاً من البغدادي وصدام حسين جاءا من قطبين ايديولوجيين متناقضين، فقد سعى كلاهما إلى بناء نظام استبدادي لا يحتمل أي معارضة بل يلجأ إلى كل اشكال العنف لإسكاتها. فالبغدادي يحيط نفسه بضباط صدام وشرطته من الرتب الدنيا والعليا، وكان بعضهم

مسؤولا مباشرا عن شراسة أساليب النظام البعثي. لكن هذا لا يعني ان «داعش» السلفي الجهادي، كما يحلو لبعض المراقبين ان يزعموا، مرادف للبعث، صاحب الأيديولوجية القومية العلمانية. لم يقم البعثيون السابقون باختطاف «داعش»، بل إن الأخير – بالأحرى- هو من جلب أولئك إلى قضيته"[104]. ويعدد الكاتب ثلاثة أسباب لعنف داعش المفرط: (1) انتسابه الأصلي إلى تنظيم (القاعدة في العراق) الذي أسسه الزرقاوي، ومثل جيل ما بعد القاعدة من السلفية الجهادية الذي ركز على مسألتي الهوية والسياسة المحلية؛ (2) عراقيته الغالبة واستعارته الأدوات البعثية في القمع فضلاً عن ارث البلاد المر من العنف؛ (3) ريفية ضباط التنظيم وافراده[105].

وقدرت وزارة التخطيط الخسائر التنموية التي ترتبت على احتلال الإرهاب المحافظات الثلاث ما بين حزيران (يونيو) 2014 وحتى أيلول (سبتمبر) 2017 بما يأتي[106]:

- تعثر المشاريع الاستثمارية وتوقفها وتدني كفاءة الصرف فيها، إذ أدى ارتفاع العبء الناتج عن الانفاق العسكري إلى منافسة الأولويات الاستثمارية والخدمية التنموية، بدلالة ارتفاع عدد المشاريع المتوقفة والمتلكئة وانخفاض كفاءة الصرف في المحافظات.

- تقلص فرص التعليم السليم إذ عانت المحافظات التي تعرضت للإرهاب إلى حملة متعمدة لنشر التطرف وتوقف كثير من مؤسسات التربية والتعليم، فضلاً عن تدني جودة التعليم التقديم لمئات الالاف من النازحين.

- تقدر قيمة الخسائر المرتبطة بالبطالة والفقر بحوالي 5.3 تريليون دينار سنوياً.

- تعرض ملايين الناس لصدمات غذائية نتيجة النزوح القسري وبحسب المسح الرابع للأمن الغذائي والفئات الهشة لعام 2016 فان 2.5 في المائة من سكان العراق غير آمنين غذائياً، وترتفع نسبة انعدام الامن الغذائي بين النازحين لتصل إلى 5.6 في المائة، أغلبهم في المناطق الريفية (5.1 في المائة للريف و1.7 في المائة للحضر)، في حين وصلت نسبة الهشاشة الغذائية إلى 65.5 في المائة بين النازحين، وحوالي 54 في المائة بالنسبة لعموم السكان.
- تعرض النساء النازحات أو اللاتي بقين في مناطقهن إلى حالات الحرمان والاختطاف والاغتصاب والسبي والاجبار على الزواج والحرمان من التعليم.
- ارتفعت نسبة العاملين من الأطفال بعمر 6-14 سنة داخل مخيمات النازحين إلى 3.4 في المائة عام 2016.
- بلغت نسبة الأطفال المعاقين في مخيمات النازحين 27.7 في المائة عام 2017.
- ان ارتفاع نسبة الفقر في المحافظات المتضررة إلى 41.2 في المائة يعني زيادة احتياجها من التحويلات النقدية للفقراء، والتي قدرت في الاجل القصير بحوالي 1.939 تريليون دينار عراقي، وفي الاجل المتوسط بحوالي 5.593 تريليون دينار عراقي، وهذا يعني إنفاق 7.532 تريليون دينار عراقي (حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي) خلال خمس سنوات.
- تحمل بعض المحافظات أعباء إضافية نتيجة النزوح الذي شكل ضغطا بشريا وماديا عليها، فضلاً عن تضحيات أبنائها ممن انخرطوا في صفوف القوات المسلحة لتحرير الأراضي العراقية من الإرهاب.

- أدت الظروف الأمنية والعمليات العسكرية في المناطق المحررة إلى توقف عدد من حقول النفط الخام والغاز، وانخفض انتاج النفط من الحقول الشمالية بحوالي 20 في المائة خلال عامي 2014-2015، بعدما سيطر التنظيم الإرهابي على ستة حقول هي: حمرين وعين زالة ونجمة والقيارة وعجيل وعلاس، فيما قامت حكومة إقليم كردستان بتشغيل حقول كركوك لحسابها خلال المدة 2014-2017. من جهة أخرى فقد تدنى انتاج النفط المكرر محليا من 602 الف برميل يوميا عام 2013 إلى 423 الف برميل يوميا عام 2016، وقاد ذلك إلى زيادة العجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي من المشتقات الأساسية البنزين والنفط الأبيض والكاز، وأعاد العراق إلى الاستيراد مرة أخرى لمواجهة هذا العجز، بعدما خرجت مصافي بيجي والصينية والجزيرة وحديثة والقيارة والكسك عن العمل بسبب سيطرة داعش عليها[107].

- مع ضغط الحاجة إلى مزيد من الانفاق العسكري، وضغط الشركات النفطية لتسديد متأخرات ديونها وغيرها من الدائنين، سددت الحكومة العراقية 2.5 مليار دولار من المستحقات المتأخرة، ومع ارتفاع عجز الموازنة في عام 2016 تم تمويله عن طريق تمويل نقدي غير مباشر من البنك المركزي ودعم المانحين في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني المبرم مع صندوق النقد الدولي، وبالنتيجة ارتفع الدين العام ليصل إلى 67 في المائة من اجمالي الناتج المحلي في عام 2016[108]. وعلى صعيد ذي صلة فانه في نيسان (ابريل) 2017 بلغت قيمة الضمانات الاحدى عشر ضمانا حكوميا لمدفوعات خدمة الدين أو للديون المقومة بالعملة الأجنبية جوالي 36 مليار دولار تشكل حوالي 21 في المائة من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي، منها 32.4

مليار دولار قيمة ضمانات مدفوعات خدمة الدين المستحق لمنتجي الطاقة المستقلين في قطاع الكهرباء عن كامل مدة العقود لحوالي 14 سنة، و 3.6 مليار دولار تمثل ضمانات الدين[109].

أما الاضرار المادية التي لحقت بالمحافظات الاكثر تضرراً (بغداد، بابل، ديالى، الانبار، صلاح الدين، نينوى، وكركوك) من جراء احتلال داعش لجزء من الاراضي العراقية فقد بلغت 53.3 ترليون دينار عراقي وهو ما يقارب 45.7 مليار دولار أمريكي، وبلغ اجمالي الانخفاض بالناتج الحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي للمدة 2014-2017 حوالي 124 ترليون دينار (107 مليار دولار) وهو يعادل 72 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2013 وحوالي 142 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي. وقدرت الاضرار التي لحقت بقطاع الاسكان والتراث الثقافي والسياحة حوالي 18.7 ترليون دينار (16 مليار دولار)، و1 ترليون دينار (858 مليون دولار)، على التوالي. وتقدر الحكومة العراقي أن الاضرار الذي أصاب قطاع الامن بلغ 15 ترليون دينار (13 مليار دولار)، لكن هذا التقدير لم يتضمن في تقييم الاضرار التي لحقت بالبلد جراء احتلال داعش للأراضي العراقية. أما القطاع الحكومي بلغت خسائره حوالي 868 مليار دينار أي ما يعادل 745 مليون دولار[110].

بلغت التقديرات الأولية لاحتياجات إعادة الاعمار بحسب وزارة التخطيط حوالي 88.2 مليار دولار أمريكي، يفترض إنفاق 22.9 مليار دولار منها خلال الاجل القصير و65.3 مليار دولار أمريكي خلال الاجل الطويل[111].

ولم تتوفر لدى الباحثين أية معلومات بشأن مصير هذه التعهدات ومدى تحققها، ومن الطريف ان البحث في الانترنت لا يظهر سوى الهبر القديم من دون أي تطورات تلت المؤتمر والتعليقات عليه. لذا فمن غير المتصور ان تكون هذه التعهدات

قد وجدت صدى في أروقة المؤسسات التي تعهدت بها، ولم تظهر الكيفية التي تم تفعيل هذه الالتزامات، بل وأكثر من ذلك لم يتم رصد اية تدفقات نقدية تلت التعهدات في الوثائق الحكومية العراقية تشير إلى هذه التعهدات. لذا فمن غير المستغرب ان يؤكد الرئيس العراقي برهم صالح من وزير الخارجية الكويتي الشيخ احمد ناصر المحمد الصباح "ضرورة تفعيل مخرجات مؤتمر المانحين الدوليين في الكويت لإعادة اعمار العراق". في اثناء زيارته للعراق منتصف عام 2020.

ومع بداية عام 2020 أطلت برأسها ازمة جديدة، مركبة في عواملها نتجت عن: الاحتقان السياسي وتفجر التظاهرات منذ الربع الأخير في عام 2019، والازمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار النفط الخام، والازمة الصحية التي اوجدها انتشار فيروس كورونا.

سُجِّلت أول إصابة في العراق في الرابع والعشرين من شباط (فبراير) 2020، ولم تكن مفاجئة على أكثر من صعيد؛ بسبب قرب العراق من إيران التي كانت واحدة من بؤر الفايروس في العالم، فالجميع كان يعتقد بأنَّ ظهور الفايروس في العراق وانتشاره هو مسألة وقت ليس إلا.

في 26 شباط (فبراير) صدر قرارٌ عن خلية الأزمة يقضي بتعطيل الدوام في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة، وإغلاق دور السينما والنوادي والمقاهي والمنتديات...، لمدَّة عشرة أيَّام، في الوقت الذي بدأت فيه وتيرة الموقف الوبائي تزداد شدَّةً على نحوٍ مخيف؛ ففي 5 آذار (مارس) قرَّرت العتبة الحسينية عدم إقامة صلاة الجمعة في مدينة كربلاء بسبب تفشِّي الوباء، وقرَّرت خلية الأزمة منع التنقُّل بين المحافظات، ابتداءً من 15 آذار (مارس) وحتى الـ 25 منه، باستثناء حالات الطوارئ وتنقُّل الموظفين الذين تقرِّر دوائرهم ضرورة الحاجة إلى خدماتهم، فضلا عن نقل المواد الغذائية. وفي 17 آذار قرَّرت خلية الأزمة فرض حظرٍ للتجوال في بغداد، يستمرُّ حتَّى مساء يوم 24 آذار، وتعطيل الدوام الرسمي في

جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، واستثنت من ذلك الأجهزة الأمنية والخدمية والصحية، ووسائل الاعلام وحركة المواد الغذائية، وخوَّلت المحافظين صلاحيات فرض حظر التجوال في محافظاتهم. ومع تصاعد عدد الإصابات في العراق قرَّرت خلية الأزمة في 22 آذار (مارس) تمديد حظر التجوال حتَّى 28 آذار (مارس)؛ للحدِّ من انتشار الوباء. ثمَّ قرَّرت خلية الأزمة تمديد الحظر عدَّة مرَّات؛ بفعل الموقف الوبائي الذي أعلنته وزارة الصحة، ففي السادس والعشرين من آذار قرَّرت الخلية تمديد الحظر حتَّى 11 نيسان (ابريل). وفي 7 نيسان قرَّرت خلية الأزمة تمديد الحظر حتى 19 نيسان. وفي 22 نيسان قرَّرت تخفيف إجراءات الحظر، بتحويل الحظر الكلّي إلى حظر جزئي، يبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحا، تزامنا مع بداية شهر رمضان المبارك وتوقُّع تصاعد النشاط الديني والاجتماعي بعد الإفطار، فضلا عن عودة العمل في مؤسسات الدولة ودوائرها، بنسبة 25-50 في المائة، ثمَّ مُدِّدت ساعات الحظر ساعة واحدة؛ أي ليبدأ الحظر في الساعة السادسة مساءً بدلاً من الساعة السابعة[112].

اثرت الجائحة وتداعياتها بشكل سلبي في المستوى المعيشي للمواطن ومن ثم على دخل الاسرة وخاصة الاسر التي يعمل افرادها في القطاع الخاص وفي أغلب الانشطة الاقتصادية والتنموية، وكان ذلك واضحاً على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للفصلين الاول والثاني من عام 2020 عند مقارنته بفصول السنة المناظرة من عام 2019، فقد تأثر الناتج المحلي بقوة بفعل الازمة، وكان الاثر اكبر بالنسبة للناتج النفطي الذي انخفض في الربع الثاني من سنة 2020 بنسبة 71% مقارنة مع الربع الاول من السنة نفسها، وذلك بسبب انخفاض سعر النفط من 64.7 دولارا لبرميل كمتوسط في الربع الاول إلى 23.4 دولارا

لبرميل كمتوسط في الربع الثاني، أما الانشطة غير النفطية فقد انخفضت بنسبة 16 في المائة في الربعين المشار اليهما[113].

لقد كان سعر النفط العراقي (خام البصرة الخفيف والثقيل ونفط كركوك) 63.03 دولار للبرميل في الشهر الاخير من عام 2019، وعندما سُجِّلت الإصابة الأولى في شباط (فبراير) 2020 كان متوسط سعره يتجاوز 49 دولارا للبرميل، إذ أنَّه بدأ بالانخفاض تدريجيا ليصل إلى 14.64 دولار في نيسان (ابريل) 2020، ليرتفع تدريجيا بعد ذلك حتى وصل 33.98 دولارا في منتصف العام، والى 48.88 في كانون الاول (ديسمبر). وبحسب البيانات الإحصائية الخاصَّة بوزارة النفط/ شركة تسويق النفط (سومو)[114]. وفي عام 2019 بلغت كمية الصادرات من النفط الخام (650.2) مليون برميل، وحقَّقت إيرادات بلغت قيمتها (75.527) مليار دولار، وقد بلغ معدل سعر البرميل الواحد 61.0 دولار. أما في عام 2020 فقد بلغت كمية صادرات النفط الخام (1011.7) مليون برميل، بإيرادات بلغت (41.738) مليار دولار، بمعدل سعر البرميل الواحد بلغ (38.4) دولار. لذا فإن هذه المعطيات تظهر أن صادرات العراق تغيرت بنسبة 55.4 في المائة، فيما انخفضت عوائده بنسبة 46.8 في المائة نتيجة انخفاض السعر بنسبة 37.1 في المائة.

## 8: الخاتمة

يشير التاريخ التنموي في العراق أن عملية التنمية لم تكن ذات حلقات متصلة بل كانت على شكل حلقات متقطعة في أحيان كثيرة خلال عمر الدولة العراقية، تتأثر بالجانب السياسي تارة وبالريع النفطي تارة أخرى، لذا نجد أن تخصيص 70 في المائة من الإيرادات النفطية لمجلس الاعمار أدى إلى القيام بالعديد من المشاريع التنموية بخاصة في مجال القطاع الزراعي، في الوقت الذي كان القطاع الخاص فعالاً في الاسهام بإدارة الاقتصاد، لكن تغير مجال التنمية مع 14 تموز (يوليو) 1958 فقد شرع قانون الإصلاح الزراعي على استعجال وعمل على تفتيت الملكية الزراعية، بيد أن الضربة القاصمة التي وجهت للاقتصاد (القطاع الخاص) كانت عمليات التأميم التي اتخذت في عام 1964، وقد تحسن وضع التنمية مع تعديلات أسعار النفط في عام 1973 و1979، بيد أن الامر لم يدم طويلاً فقد دخل العراق في حرب عبثية مع ايران في نهاية عام 1980 وبذلك تعطلت التنمية واتجهت الحكومة إلى عسكرة الاقتصاد والمجتمع، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وساد حالة التفاؤل، غامر النظام المباد بدخول الكويت مما حدا بمجلس الامن إلى فرض العقوبات الاقتصادية التي استمرت حتى عام 2003 وبسبب ذلك انهار الوضع الاقتصادي، وبعد سقوط النظام المباد لم تكن هناك خطط تنموية ملزمة التنفيذ بل كانت عبارة عن خطط تأشيرية تفتقد إلى صفة الالزام، ولذا نجد أن حال التنمية في العراق يمثل أزمة حقيقية في البلد.

على ان سرد تاريخ العراق الاقتصادي يكشف عن نمط متطرف لم تختبره أية دولة، اذ ان القرن المنصرم شهد توالي حالات الهدم واعادة البناء على عجل، الامر الذي افضى الى صياغة الاوضاع الحالية، التي تمتاز بارتفاع في نسبة الفقر بما يقارب ثلث المجتمع، وتفشي البطالة طويلة الاجل بمعدل يصل الى 14 في

المائة، ومع تنامي اعداد الشباب في مجتمع انفتحت فيه النافذة السكانية، فانهم موعودون بالفشل التنموي، واستمرار عدم قدرة الدولة على الاستجابة لتطلعاتهم، وتلبية مطالبهم، وتأمين حقوقهم.

## الهوامش والمراجع

([1]) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق تاريخ اقتصادي، ج3، مراجعة: عماد عبد اللطيف سالم، بيت الحكمة، بغداد، 2016، ص94.
([2]) وليم ستيفرز، السيادة والنفط: العراق- تركيا- والنظام الدولي الانكلو – أمريكي 1918-1930، ترجمة: علي البدري، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص141.
([3]) المصدر السابق نفسه، ص150.
([4]) كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، الكتاب الثالث، دار اراس، اربيل، 2013، ص17-18.
([5]) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المتحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص182-183.
([6]) حميد جاسم حميد وآخرون، الاقتصاد الصناعي، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص 418.
([7]) عبد الوهاب مطر الداهري، التخطيط الزراعي في العراق، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، آذار السنة 14، 1973، ص86.
([*]) تم احتساب العوائد النفطية خلال المدة المذكورة بالاعتماد على بيانات الشكل (2)، فقد كان الدينار العراقي مرتبط بالجنيه الإسترليني ومساوياً له من حيث القيمة وان قيمة الجنيه الإسترليني=4.03 دولار.
([8]) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق تاريخ اقتصادي، ج4، مراجعة: عماد عبد اللطيف سالم، بيت الحكمة، بغداد، 2018، ص219-220.
([9]) كامل علاوي الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، العراق تاريخ اقتصادي، ج4، مصدر سبق ذكره، ص221، واحتسبت القيمة الحالية من لدن الباحثين.
([10]) المصدر السابق نفسه، ص221.
([11]) المصدر السابق نفسه، ص313.
([12]) فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق 1960-1970، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص93.
([13]) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق: أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، ج1، 1921-1980، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 156.
(14) اديث وائي، ايف، بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ج1، ترجمة: عبد المجيد القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989، ص 402.

(15) تقي عبد سالم، تطور القطاع العام في العراق مع إشارة خاصة إلى القطاع العام في التجارة الخارجية والداخلية 1958-1973، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977، ص 59.
(16) ينظر: محمود جوار العكيلي، 14 تموز: ثورة وانحراف 1958-1963، دار الجواهري، بغداد، 2013، ص119.
(17) بيرش بيربيروجلو، اضطراب في الشرق الأوسط، الامبريالية، الحرب وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط، ترجمة: فخري لبيب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2002، ص 92.
(18) صفاء الحافظ، القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق، دار الفارابي، بيروت، 1971، ص 93.
(19) فاضل عباس مهدي، مصدر سبق ذكره، ص 10.
(20) المصدر السابق نفسه، ص 51.
(21) صفاء الحافظ، مصدر سبق ذكره، ص 508.
(22) مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص 313.
(23) وزارة التخطيط، الإطار التفصيلي للخطة الاقتصادية الخمسية للأعوام 1965-1969، بغداد، 1969، ص 45-47.
(24) تقي عبد سالم، مصدر سبق ذكره، ص 145-148.
(25) مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص 343-344.
(26) عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار: دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي، جامعة الكوفة ودار الرافدين، بيروت، 2018، ص 11.
(27) قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970 المادة 1.
(28) قانون الاصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970 المادة 16.
(29) عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق 1968-1978، دار المستقبل العربي، القاهرة، 198، ص 127.
(30) عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق: الأدوار- الوظائف- السياسات 1921-1990، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 254.
(31) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت،1995، ص 87-88.
(32) صباح كجه جي، مصدر سبق ذكره، ص ص209، 230.
(33) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الكويت، 1982، ص 73.
(34) صباح كجه جي، مصدر سبق ذكره، ص 249- 250.
(35) عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره، ص 99.

[36] فخري قدوري، هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة 35 عاما في حزب البعث، دار الحكمة، لندن، 2006، ص 174.
([37]) اريك دافيس، مذكرات دولة: السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة: حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص 288.
([38]) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، دار مصر المرتضى، بغداد، 2011، ص 206.
([39]) عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره، ص 130-131.
([40]) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 207.
[41] عباس النصراوي، مستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 309، 2003، ص 28.
[42] عماد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 175.
([43]) المصدر السابق نفسه، ص 371-372.
[44]عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»، المركز، بيروت، 2005، ص 123.
[45] فوليت داغر، العقوبات الاقتصادية على العراق، ترجمة: جواد بشارة، دراسات عراقية، العدد (15)، تشرين الثاني (نوفمبر) 2000، ص44
[46] المصدر السابق نفسه، ص 45-46.
([47]) سالم توفيق النجفي، بيئة الاقتصاد العراقي- اشتراكية السوق- مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار، بيت الحكمة، كانون الأول، 2002، ص473-474.
([48]) علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق: ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة: عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص 181.
[49]جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، 2003، ص 111.
[50] مايكل غوردن والجنرال برنارد ترينور، كوبرا II: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة: امين الايوبي، الدار العربية للعلوم- ناشرون، بيروت، 2007، ص 167.
[51] المصدر السابق نفسه، ص 210.
[52] المصدر السابق نفسه، ص211.
[53] جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص 145.
[54] المصدر السابق نفسه، ص 145- 146.
[55] مايكل غوردن والجنرال برنارد ترينور، مصدر سبق ذكره، ص222.

[56] المصدر السابق نفسه، ص 225.
[57] المصدر السابق نفسه، ص 225-226.
[58] المصدر السابق نفسه، ص 229.
[59] بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص39.
([60]) المفتش العام الأمريكي، تجربة اعادة اعمار العراق الدروس القاسية: تقرير المفتش العام الأمريكي، وزارة الدفاع الامريكية، واشنطن، ص 30.
[61] مايكل غوردن والجنرال برنارد ترينور، مصدر سبق ذكره، ص 641.
[62] المصدر السابق نفسه، ص 643.
[63] وليام بولك، لكي نفهم العراق، تقديم: عبد الحي يحيى زلوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص213.
[64] المصدر السابق نفسه، ص 105-106.
([65]) المفتش العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 85.
([66]) المصدر السابق نفسه، ص 79.
([67]) علي عبد الأمير علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 294.
([68]) المفتش العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 96.
([69]) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات (الشرق الأوسط)، إعادة اعمار العراق، التقرير رقم 30 ، عمان، ص 2.
([70]) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات (الشرق الأوسط)، مصدر سبق ذكره، ص2
([71]) المصدر السابق نفسه، ص 2.
([72]) المصدر السابق نفسه.
([73]) المصدر السابق نفسه.
([74]) المفتش العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 298.
([75]) المصدر السابق نفسه، ص 10.
([76]) المصدر السابق نفسه، ص 83.
([77]) المصدر السابق نفسه، ص 80.
([78]) KPMG, Development Fund for Iraq Statement of Cash Receipts and Payments For the period from 22 May 2003 to 31 December2003,p.7
(http://www.iamb.info/auditrep/r052203a.pdf)
([79]) المفتش العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 141-142.
([80]) المصدر السابق نفسه، ص 80.
([81]) المفتش العام الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 98.

([82]) المصدر السابق نفسه، ص 124.
([83]) المصدر السابق نفسه، ص 162.
([84]) علي عبد الأمير علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 184.
([85]) المصدر السابق نفسه، ص 187.
([86]) المصدر السابق نفسه، ص 298.
([87]) الوقائع العراقية، العدد 3980، 19 أيلول (سبتمبر) 2003.
([88]) المصدر السابق نفسه، ص 184.
([*]) النسبة منخفضة لعدم توافر بيانات عن رصيد الدين المتراكم لسنة (2005) واحتسبت فقط القروض الداخلية والخارجية.
([89]) مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، البعد العالمي واثره على مستقبل التنمية في العراق، بغداد، دون تاريخ نشر، ص33.
([90]) خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2002، ص53.
([91]) رئاسة الوزراء، هيأة المستشارين ووزارة الصناعة والمعادن، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030: ملخص تنفيذي، ص 5
([92]) المصدر السابق نفسه، ص 8.
([93]) OPEC, Monthly Oil Market Report , July 2014, p.6.
([94]) OPEC, Monthly Oil Market Report , February 2016, p.6.
([95]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سبق ذكره، ص 12.
([96]) المصدر السابق نفسه، ص 4.
([97]) المصدر السابق نفسه، ص 9.
([98]) المصدر السابق نفسه، ص 13.
([99]) عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور- التوحش- المستقبل، دار الساقي، بيروت، 2015، ص 86.
([100]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، 2009، ص 43.
([101]) علي مرزا، العراق: الواقع والافاق الاقتصادية- الفرصة الضائعة وتخمينات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص13.
([102]) https://www.internationalbudget.org
([103]) قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، الوقائع العراقية، العدد 4430 في 9 كانون الثاني (يناير) 2017.
([104]) فواز جرجيس، مصدر سبق ذكره، ص 22.
([105]) المصدر السابق نفسه، ص 22-23.

([106]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، 2018، ص 124-126.
([107]) المصدر السابق نفسه، ص 148-149.
([108]) صندوق النقد الدولي، العراق: لتقرير القطري لصندوق النقد الدولي، اب (أغسطس) 2017، ص 9.
([109]) المصدر السابق نفسه، ص 20.
([110]) مجموعة البنك الدولي، العراق اعادة الاعمار والاستثمار، تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة، الجزء الثاني، كانون الثاني /يناير 2018 ، ص IV-V.
([111]) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، 2018، ص 126.
([112]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، وزياد طارق حسين الربيعي، وزينة أكرم عبد اللطيف النداوي، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظلّ تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2020.
([113]) حسن لطيف كاظم الزبيدي، وزياد طارق حسين الربيعي، وزينة أكرم عبد اللطيف النداوي، سيناريوهات كورونا في العراق (الانتشار- اللقاح- انهاء الاغلاق)، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2021.
([114]) وزارة النفط، (https://oil.gov.iq/?page=123) تمت الزيارة في 9 آذار/ مارس 2021.

# ازمة التنمية في العراق
# مسارات مضطربة في مائة عام (1921-2021)

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252